منهج نقد الروايات التاريخية من منظور إسلامى

د. محمد بن عامل السلمى(*)

الإنسان محتاج فى حياته إلى معلومات كثيرة لا سبيل لـه إلى كثير منهـا إلا بالأخبار ، والأخبار يقـع فيهـا الحـق والبـاطل ، والصـدق والكـذب ، والصـواب والخطأ . وهو مضطر إلى تمييز هذا من ذاك(**) ليعمل بالحق والصدق والصواب ، ويجتنب الباطل والكذب والخطأ.

ولا بد من سلوك منهج يميز به المقبول من المردود . وقد كـان للعلمـاء مـن سلفنا الصالح جهد كبير فى وضع قواعد لنقد الأخبار وضبطها وخاصـة مـا يتعلـق منها بالشريعة وأحكامها .

والتاريخ أخبار وروايات ووثائق منقولة عمن شاهدها أو دونها أو سمع بهـا وقد اقتفى الأخباريون الأوائل أثر علماء الحديث النبوى فى تدوين الأخبـار موثقـة بالأسانيد التى نقلوها بها . وحتى نميز نحن الصحيح من غيره من تلك الأخبار فإننا بحاجة إلى سلوك منهج فى نقدها يصـل بنـا إلى الحقيقـة العلميـة . وعلمـاء الجـرح والتعديل وضعوا منهجاً دقيقاً فى نقد الأخبار والأحـاديث المنقولـة عـن النبـى ﷺ وهو منهج صالح للتطبيق فى ميدان الأخبار التاريخية مع الأخذ فـى الاعتبـار طبيعـة علم التاريخ وغايته.

وفى عصرنا الحديث شهد ميدان الدراسات التاريخية صحـوة فكريـة تسـعى إلى تأصيل الأبحاث التاريخية واستقلالها عن المناهج الوافدة التى كانت نتائجها على تاريخ الإسلام ورجالاته ونظمه غير حميدة ، فاتجه عدد من الباحثين فى الدراسـات الجامعية (الأكاديمية) إلى دراسة المرويات التاريخيـة ونقدهـا فكـانت تجربـة تحقـق لكثير منها الجدية والنجاح بحسب قدرات الباحثين وضبطهم لمنهج النقد عند المحدثين .

(*) كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة - أم القرى .

(**) انظر مقدمة عبد الرحمن المعلمى لكتاب الجرح والتعديل لابن أبى حاتم (ص أ) .

منهج نقد الروايات التاريخية

معنى النقد :

النقد فى اللغة : تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها .(١)

وعند المحدثين : هو تمييز الأحاديث الصحيحة من غيرها والحكم على الرواة تعديلاً وتجريحاً (٢).

والعلاقة بين التعريف اللغوى والاصلاحى واضحة وهى تمييز ما يصلح وإخراج ما لايصلح .

معنى الرواية :

المعنى اللغوى : قال ابن فارس : روى، الراء والواو والياء ، أصل واحد ، ثم يشتق منه . فالأصل ما كان خلاف العطش ، ثم يصرف فى الكلام لحامل ما يروى منه . فالأصل رويت من الماء رياً ...ثم شبه به الذى يأتى القوم بعلم أو خبر فيرويه ، كأنه أتاهم بريهم من ذلك (٣).

وقال فى اللسان : الراوى : هو الذى يروى الأحاديث والشعر والأخبار ، ويقال فلان راوية إذا كثرت روايته والهاء للمبالغة فى وصفه بالرواية (٤). وما يحمله ذلك الراوى ويبلغه هو الرواية .

المعنى الاصطلاحى : الرواية التاريخية تعنى بعبارة موجزة نقل الأخبار والأحداث والوقائع التاريخية والإخبار عنها بصور النقل المختلفة ، مثل النقل الشفهى ، ونقل الوثائق ، ونقل الكتب والمؤلفات .

تطور الرواية التاريخية :

لقد كانت الرواية فى أول نشأتها نقلاً يعتمد على الحفظ والذاكرة ، ثم بعد انتشار التدوين أضيف إلى النقل الشفوى رواية الوثائق والرسائل المدونة ، ثم رواية الكتب والمؤلفات واسنادها إلى مؤلفيها بعد تحمل روايتها بطرق تحمل العلم

المعروفة ، مثل السماع من لفظ الشيخ ، والعرض ، والإجازة ، والمكاتبة ، والوجادة (٥) . ومع انتشار التأليف ووفرة الورق وحوانيت الوراقين ، دخل ميدان العلم وروايته من ليس من أهله من القصاص وأصحاب الأهواء ، و لم يلتزموا بطرق تحمل العلم مما ساعد على إشاعة كم كبير من الروايات المكذوبة المفتعلة والقصص الوصفى المنمق الذى يخدم اتجاهات فكرية منحرفة ، وأهواء باطلة مضادة لمنهج أهل السنة والجماعة وتخالف الواقع التاريخى لمسيرة الأمة الإسلامية ، ومن ثم احتيج إلى النظر فى تلك الأحاديث والأخبار لنقدها وتمييز صحيحها من سقيمها .

الحاجة إلى نقد الروايات التاريخية :

لقد واجه الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين دعوة الإسلام بأنواع متعددة من المكائد والدسائس التى حاولوا بها الحد من إنتشار الدعوة المباركة وثبات أتباعها على الصراط المستقيم ، فاستخدموا أسلحة متعددة مادية ومعنوية ، وكان سلاح المواجهة العسكرية هو الأظهر ، فلم يفلحوا ، وظهر أمر الله وهم كارهون ، فأدركوا أن السر فى قوة المسلمين وظهورهم عليهم يكمن فى وحدتهم الفكرية التى قامت على المنهج القرآنى والهدى النبوى والتزامهم بهذا المصدر والتلقى منه وحده ، مما ضمن لهم الاستمرار على هذه الوحدة الفكرية والتى انبنت عليها وحدتهم السياسية فى الواقع الجغرافى ، فأصبحت دولة الإسلام بتلك الوحدتين – الفكرية والسياسية – دولة قوية مرهوبة الجانب ، مستعصية على الأعداء ، ولا تؤثر فيها مكائدهم ، أخبر سبحانه وتعالى ﴿ وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئاً إن الله بما يعملون محيط ﴾.(٦)

فما كان منهم إلا أن لجأوا إلى سلاح الكيد على الحيلة ، والسعى بالتفرقة بين الأمة من الداخل ، فاستخدموا سلاح الصراع الفكرى بإثارة الشبة ، وزرع الأهواء التى أنتجت أحزاباً وفرقاً داخل الأمة الموحدة فى فكرها وواقعها السياسى يوم أن كانت عقيدتها واحدة ، أما بعد ظهور الفرق والأهواء فقد انفكت الوحدة

الفكرية ثم تبع ذلك بعد زمن انفكاك الوحدة السياسية الجغرافية ، وشوه تاريخ الأمة ورجالاتها ومواضع القدوة فيها .

لقد كانت حركة النفاق وظهور المنافقين فى العهد النبوى جزءاً من هذا الصراع الذى يجبن عن المواجهة ويستخدم الكيد على الحيلة ، فإن عبد الله بن أبى ابن سلول قد أشار على أتباعه بعد انتصار النبى ﷺ فى معركة بدر بالدخول فى الدين ، لا دخول المؤمن المصدق ولكن دخول المنافق الذى يكيد من الداخل ، وينتهز الفرص لإثارة البلبلة بين المؤمنين ، فقال كما فى صحيح البخارى : "هذا أمر قد توجه فبايعوا الرسول على الإسلام وأسلموا".(٧)

وتثبت الوقائع التاريخية فى العهد النبوى أثر هذا المنافق وأتباعه ، ومحاولاتهم المتعددة لإيقاع الفتنة بين المؤمنين .(٨)

وفى عهد الخلافة الراشدة وبعد الانتصار الساحق على الدولة الساسانية فى معركة القادسية ودخول المسلمين المدائن عاصمة الدولة الساسانية ثم القضاء على المقاومة الفارسية فى معركة تستر سنة١٧هـ(٩)، ثم معركة نهاوند سنة ٢١هـ . والانسياح بعد ذلك فى بلاد المشرق . بعد هذا الظهور للمسلمين قرر ساسة الفرس ورجالاتها أن المقاومة العسكرية غير مجدية ، وأنه لابد من سلوك طريق آخر فى المقاومة فأجمعوا بأنه لابد من الكيد على الحيلة والعمل من الداخل كما يقول ابن حزم (١٠) ، فاظهروا الإسلام ليطمأن لهم ويقبل قولهم ، وقد وفد إلى العراق فى هذه الفترة عبد الله بن سبأ الصنعانى اليهودى الذى أظهر الإسلام ، فالتقى بهؤلاء الحاقدين وتكاتفوا على العمل سوياً ، وقد ظهر أثر الفريقين ، على نشأة الشيعة وأفكارهم (١١) ، وقد انضم إليهم فيما يظهر بعض النصارى (١٢)، وكان أول الخطط ظهوراً اغتيال الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

ثم نبتت بتأثير أولئك الفتنة الأولى فى تاريخ الإسلام وذلك بالعدوان على الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضى الله عنه حيث قدمت الجيوش من ثلاثة من الأمصار الإسلامية لغزو المدينة عاصمة الخلافة وقتل الخليفة فى داره (١٣)، وهى

سابقة خطيرة تنم عن تنامى أثر الكيد من الداخل وتقدمه عما كان فى حادثة اغتيال عمر رضى الله عنه ووصوله إلى درجة الإعلان عن نفسه بهذه الوسيلة الجريئة والقوية فى نفس الوقت .

وبعد هذه الفتنة قامت الفتنة الثانية (١٤) وتحول الصراع إلى الداخل بدلاً من جهاد العدو فى الخارج فوقع القتال بين المسلمين فى معركة الجمل ، ثم فى معركة صفين ، وظهرت الفرق معلنة عن نفسها ، الخوارج ، الشيعة ، ثم المرجئة والمعتزلة ...(١٥)، وقامت بنشر أفكارها والمجادلة عنها بل وحمل بعضها السيف لإيجاد مكان لها على الخريطة الجغرافية وتمكن من ذلك .

وفى ظل هذه الظروف من التفرق وتشعب الأهواء دخل الوضع والتزوير ميدان الروايات التاريخية ، كما دخل إلى الحديث النبوى (١٦). وقذفت الفرق بعدد كبير من الرواة والأخباريين الذين يضعون القصص والحكايات ويزيدون فى الأخبار ما يخدم أغراضهم ومذاهبهم الفكرية (١٧)، فى حملة إعلامية للتأثير على عدد كبير من الناس ليكونوا لهم أعواناً وأنصاراً .

وهذا كله يبين شدة الحاجة إلى نقد الأخبار والروايات التاريخية وأهمية ذلك ، ويوجب على أهل العلم القيام بهذا الواجب ، وتطبيق مبدأ من أين لك هذا ؟ على الروايات التاريخية ، والتعرف على عقائد واتجاهات رواة الأخبار ومؤلفى الكتب ، وتمييز أهل العدالة والثقة من غيرهم من أهل الأهواء .

وإن فى تراثنا التاريخى والأدبى بل حتى بعض المصنفات الحديثية آلاف الروايات والقصص المدونة على طريقة الجمع والتقميش (١٨)، وهى بحاجة إلى غربلة ونقد من الباحثين المتخصصين قبل الاستدلال بها والاعتماد عليها ليعرف الصحيح من السقيم .

وقد كانت تلك الروايات المكذوبة فى كتب التراث صيداً ثميناً عند المستشرقين فرحوا به ، فعكفوا على استخراجها من بطون الكتب ونشرها

وابرازها لأنها تسير فى نفس الاتجاه الذى يهدفون إليه وتخدم أغراضهم التى فرغوا أنفسهم لها من صد المسلمين عن دينهم عن طريق التشكيك فى دينهم وتشويه تراثهم وتاريخهم ، وقد بنوا على تلك الروايات التى تلقوها عن سلفهم من الرواة الوضاعين أحكاماً تاريخية تجافى الواقع الحقيقى بل وبعضها يناقض الواقع المعلوم بالضرورة من حياة المسلمين وتاريخ رجالاته وأبطاله الأمجاد (١٩).

أصول فى منهج نقد الروايات التاريخية :

نقد الروايات علم له أصول وضوابط ، لابد من معرفتها وتطبيقها ، حتى نصل إلى الصورة الصحيحة للواقعة أو الوقائع التاريخية ، ونصدر أحكاماً عادلة ومنطقية فى نقد الروايات ، فإن الإثبات للواقعة التاريخية أو نفيها ، ثم تفسيرها وتعليلها ، لابد أن يبنى على علم صحيح ، وحتى نصل إلى العلم الصحيح يلزمنا اتباع الأصول التى تيسر معرفة العلم بالواقع التاريخى الذى حدث كما حدث فعلاً من غير تزيد أو تحريف .

كما أن معرفة تلك الأصول يساعد على معرفة الدوافع والأسباب للأحداث التاريخية ، ومن ثم يكون التعليل والتفسير لها صواباً أو مقارباً للصواب.

وقد حرر علماء الحديث الشريف أصول الروايات فى الحديث النبوى ، ووضعوا قواعد بينة واضحة ، ينبغى أن يستفاد منها فى نقد الروايات التاريخية ، وخاصة ما يتعلق منها بتاريخ الصدر الأول من الصحابة والتابعين ، فهم جيل القدوة ، وجيل التأسيس لبناء الأمة ، وجيل التطبيق المثالى لرسالة الإسلام ، ومما يساعد على هذا أن تاريخهم قد اتبع فى تدوينه - فى الغالب - أسلوب المحدثين وطريقتهم فى نقل الروايات والأخبار مسندة إلى من حضروا الوقائع وشاهدوها .

ومن الأصول النافعة فى منهج نقد الروايات التاريخية مايلى:

١- تحديد مصادر التلقى بدقة :

إن مصادر التلقى للمعرفة من الأهمية بمكان ، وحتى تكون المعرفة صحيحة فإنه لابد من تحديد مصادر التلقى وضبطها ، ومصادر التلقى فى موضوع نقد الروايات التاريخية على نوعين :

- مصادر أصول الاعتقاد والمنهج الفكرى ، الذى يوضح التصور الصحيح عن الله والكون والإنسان ، وأصل هذا الإنسان ووظيفته وغاية وجوده ، فالعقيدة هى النظام الفكرى الذى تقوم عليه جميع تصورات الإنسان وتوجهاته ، ومصادر هذا النوع هو الوحى المتلقى عن المعصوم ﷺ فى الكتاب والسنة وما بنى عليهما من الإجماع والقياس الصحيح . فهذا المصدر لابد أن يكون للباحث حظ منه لتستقيم له وجهته الفكرية ويستطيع كشف الزيف الذى يخالفها .

- المصادر المختصة فى بيان طريقة نقد الروايات وفق المنهج العلمى والقواعد المقررة عند العلماء الأثبات الثقات ، فإن لكل علم مصادر خاصة ، تبين أصوله ، وتوضح منهجه ، وترسم قواعده ، فينبغى معرفة هذه المصادر والرجوع إليها والاستفادة من موازينها النقدية .

فنقل الأخبار والروايات له قواعد قررها أهل العلم ، فمثلاً الروايات الواردة عن أهل الكتاب والتى اصطلح أهل العلم عن تسميتها بالاسرائيليات لها ثلاثة أحوال:(٢٠)

(أ) ما جاء موافقاً لما فى شرعنا فهذا نصدقه لتصديق شرعنا له .

(ب) ما جاء مخالفاً لما فى شرعنا فهذا نكذبه لتكذيب شرعنا له .

(جـ) ما لم يوجد فى شرعنا ما يخالفه ولا ما يصدقه ، فهذا تجوز حكايته لا على سبيل الاستشهاد به والتصديق له وإنما على سبيل الذكر والبيان .

كما أن الرواية عن المبتدعة تحكمها ضوابط بحسب نوع البدعة ، وبحسب نوع الرواية إن كانت مؤيدة للبدعة أم لا.(٢١)

وكذا الرواة المتروكون بسبب كذبهم فى الرواية ، أو غلطهم الفاحش . أو الرواة المجهولون إما جهالة العين أو جهالة الحال (٢٢). أو الرواة الضعفاء، وهم الذين تبين للنقاد عدم ضبطهم لما يروون (٢٣)، فكل هذه الأحوال للرواة يرجع فيها إلى المصادر المختصة التى بينت أحوالهم ، وقررت أصول التعامل مع رواياتهم.

٢ – معرفة الاتجاه الفكرى والعقدى لرواة الأخبار والمؤلفين :

إن التعرف على الاتجاهات الفكرية والمنازع العقدية لرواة الأخبار والمؤلفين واعتبار ذلك فى نقد الأخبار من الأهمية بمكان لأن الهوى مرد لأصحابه ، والخصومة حاجز عن إدارك الحق الذى عند الخصم ومانع من انصافه .

وبسبب الخلاف العقدى شاعت مئات الروايات المكذوبة على السلف الأولين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، خاصة فى أحداث الفتنة وذيولها ، حتى اختلط الحق بالباطل على كثير من الناس ، وتداول تلك الروايات عشرات المصنفين فى كتبهم ، حتى طغت الروايات المخالفة للواقع التاريخى على الصورة الصحيحة لذلك الواقع ، ومن ثم تلقتها الأجيال المتأخرة وكأنها حقائق مسلمة لاتقبل النقاش (٢٤)، مع أننا لو عدنا إلى أصول تلك الروايات ومصادرها لوجدناها صادرة من أهل الكذب والتعصب والانحراف عن العقيدة الإسلامية ، من أمثال الأخبارى لوط بن يحى ، ونصر بن مزاحم، واسحاق بن بشير البخارى، وعيسى بن داب ، ومحمد بن السائب الكلبى وابنه هشام ، والهيثم بن عدى ، وعوانة بن الحكم ، واليعقوبى ، وابن أعثم الكوفى والمسعودى ، وأبو الفرج الاصبهانى ، وابن أبى الحديد ، وأضرابهم . أو صادرة عن رواة ضعاف أو مجاهيل يأخذون عمن أقبل وأدبر ، مثل الواقدى ، وسيف بن عمر التميمى ، وأبو الوليد الأزرقى ، ومحمد بن اسحاق الفاكهى ، وأمثالهم .

وإن ذكر تلك الروايات فى كتب المؤرخين المشهورين مثل ابن سعد ، وخليفة بن خياط ، والطبرى ، والخطيب البغدادى ، وابن عساكر ، وابن الأثير ، والذهبى ، وابن كثير ، لا يعطى لها صفة الصدق والثبوت ما لم تكن صدقاً فى الواقع ، لأن هؤلاء العلماء ينقلون على الرواية والحكاية ولا يشترطون الصحة فى كل ما يروون .

٣ – مراعاة القواعد الشرعية والأصول العقدية عند نقد الأخبار والروايات :

مما يجب ملاحظته عند نقد الروايات التاريخية أن لا يكون النص فيه مخالفة عقدية أو شرعية وخاصة إذا كان النص أو الخبر منسوباً إلى أحد الصحابة رضى الله عنهم أو العلماء الثقات الذين يعرفون حدود الله وأحكامه ويلتزمون بها ، فقد ذكر الطبرى فى حوادث سنة أربعين من الهجرة أنه قد حج بالناس فى هذه السنة المغيرة بن شعبة . فقال : حدثنى موسى بن عبد الرحمن ، قال : حدثنا عثمان بن عبد الرحمن الخزاعى ، قال : أخبرنا اسماعيل بن راشد ، قال : لما حضر الموسم – يعنى فى العام الذى قتل فيه على – كتب المغيرة بن شعبة كتاباً افتعله على لسان معاوية ، فأقام للناس الحج سنة أربعين ، ويقال إنه عرف يوم التروية ، ونحر يوم عرفة ، خوفاً أن يفطن بمكانه.(٢٥)

فإنه بصرف النظر عن دراسة السند فإن فى النص من المخالفة الشرعية ما يبطله، وهى الزعم بأنه عرف بالناس يوم التروية وهو اليوم الثامن ، وهذا العمل باطل شرعاً فإن هذه العبادة مؤقتة زماناً ومحددة مكاناً ، والحج عرفة ،ومن لم يقف بعرفة فى اليوم التاسع أو ليلة العاشر فلا حج له .

وقد نبه الحافظ ابن كثير على هذا فقال : وهذا الذى نقله ابن جرير لا يقبل ولا يظن بالمغيرة رضى الله عنه ذلك ، وإنما نبهنا على ذلك ليعلم أنه باطل ، فإن الصحابة أجل قدراً من هذا ، ولكن هذه نزعة شيعية .(٢٦)

كما ذكر الطبرى باسناد مرسل أن زياد بن سميه طلب من معاوية سنة ثلاث وخمسين أن يضم له ولاية الحجاز مع العراق فبلغ ذلك عبد ا لله بن عمر بن الخطاب ، فدعا عليه ابن عمر، فطعن ومات . فقال ابن عمر حين بلغه الخبر : اذهب إليك ابن سميه فلا الدنيا بقيت لك ، ولا الآخرة أدركت .(٢٧)

فهذا الخبر مرسل لأن الراوى لم يدرك الحادثة ، ولا يعلم ممن تلقاه ، وفى متن النص نكارة وهى القول المنسوب لعبد ا لله بن عمر الصحابى الفقيه الورع بأن زياداً لم يدرك ثواب الآخرة ، وهذا فيه تأل على ا لله سبحانه وتعالى ومجازفة لا تصدر من هذا الصحابى .

وهذا الأصل نرد به كل رواية فيها قدح فى الصحابة رضى ا لله عنهم عموماً وخصوصاً ، فإن من المقرر عند علماء العقيدة : وجوب الامساك عما شجر بين الصحابة والسلف الأولين (٢٨) لما ورد من النصوص الشرعية الدالة على هذا مثل قوله ﷺ :" إذا ذكر أصحابى فأمسكوا ، وإذا ذكر النجوم فأمسكوا، وإذا ذكر القدر فأمسكوا"(٢٩) والمراد إذا ذكروا بسوء ، أما فضائلهم فإن نشرها والتحديث بها أمر مرغب فيه ، ولنهيه ﷺ أن يتخذ الصحابة غرضاً بعده.(٣٠)

ونحن نعلم أن الصحابة رضى ا لله عنهم بشر من البشر يصيبون ويخطئون وليسوا بمعصومين غير أنهم طراز فريد لأثر التربية النبوية المباشرة فيهم ، ولمشاهدتهم نزول الوحى ، ومصاحبتهم لرسول ا لله ﷺ ، وجهادهم معه بالأنفس والأموال وقد ثبت بالتتبع أنهم لا يتعمدون الخطأ فإذا وقع من أحدهم خطأ محض ونبّه عليه أقلع عنه وأناب ، وما يقع من أحدهم أثناء الغضب فإنه يطوى ولا يروى ، ومواقفهم رضى ا لله عنهم من المسائل وقع فيها خلاف راجع إلى الاجتهاد ، والمجتهد إذا أخطأ غفر خطأوه وله أجر الاجتهاد .(٣١)

٤- النظر إلى مآل الخبر وما يترتب عليه :

هذا أصل مهم يجب مراعاته فى منهج نقد الروايات التاريخية ، فإن الأمور بمآلاتها.

يقول الشاطبى : النظر فى مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعاً. (٣٢)

ويقول فى موضع آخر : الأدلـة الشرعية والاستقراء التـام يـدلان علـى أن المآلات معتبرة فى أصل المشروعية . ثم أورد عدداً من الآيات القرآنية والأحـاديث النبوية الدالة على ذلك .(٣٣)

ولقد تنبه لهذا الأصل عدد من أذكياء العلماء النابهين :.

قال الإمام مالك رحمه ا لله عندما سئل عن قوم يقدحون فى الصحابة رضى ا لله عنهم : إنمـا هـؤلاء أقـوام أرادوا القـدح فـى النبـى ﷺ فلـم يمكنهـم ذلـك ، فقدحوا فى أصحابـه ، حتـى يقـال رجـل سـوء ، ولـو كـان رجـلاً صالحـاً لكـان أصحابه صالحين .(٣٤)

وقال أبو زرعة الرازى : إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسـول ا لله ﷺ فاعلم أنه زنديق ، وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حق ، والقرآن حق، وإنمـا أدى إلينا هـذا القـرآن والسـنن أصحـاب رسـول ا لله ، وإنمـا يريـدون أن يجرحـوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة ، والجرح بهم أولى ، وهم زنادقة.(٣٥)

وقد اعتبر الإمام أحْمد ، وكذا شيخ الإسلام ابن تيمية القـدح فـى الصحابـة قدحاً فى الدين ، ذلك أنهم هم نقلـة الديـن إلينـا ، وعـن طريقهـم عرفنـا القـرآن ونصوص الأحاديث وبيان الأحكام والسنن .

قال الإمام أحمد : إذا رأيت أحداً يذكر أصحاب رسول ا لله بسـوء فاتهمـه على الإسلام .(٣٦)

وقال ابن تيمية : القدح فى خير القرون الذيـن صحبـوا الرسـول قـدح فـى الرسول عليه السلام كما قال مالك وغيره من أئمة العلم .(٣٧)

وقال : وهذه الأحاديث مستفيضة بل متواترة فـى فضـائل الصحابـة والثنـاء عليهم وتفضيل قرنهم على من بعدهم من القرون ، فالقدح فيهم قدح فـى القـرآن والسنة.(٣٨)

كما أن القدح فى أحاد الصحابة يؤول إلى القدح فى عامة الصحابة ، وهذا الباب إذا فتح لا يغلق ، وإذا هتك ستر أحدهم ولج منه إلى العموم .

يقول عبدا لله بن المبارك : معاوية عندنا محنة ، فمن رأيناه ينظر إليه شزراً اتهمناه على القوم - يعنى الصحابة .(٣٩)

وقال أبو توبة الربيع بن نافع الحلبى : معاوية ستر لأصحاب محمد ﷺ ، فإذا كشف الرجل الستر اجترأ على ما وراءه.(٤٠)

فهذه النصوص عن هؤلاء العلماء تدل على اعتبارهم لهذا الأصل وملاحظتهم الدقيقة لمآلات مثل هذه الأخبار المروية وفيها قدح فى الصحابة، وأنهم نظروا إلى نتائجها المستقبلية فالقدح فى الصحابة أو فى أحدهم لاتنحصر آثاره فى كونه قدحاً فى أشخاصهم ، إنما يؤول الأمر إلى القدح فى رسول ا لله ﷺ إمامهم ومربيهم ، كما أنه قدح فى الشريعة والرسالة التى جاء بها ﷺ .

لذا فإن الأمر يحتاج إلى اعتبار هذا الأصل عند نقد الروايات التاريخية ، فمثلاً الفتنة التى وقعت بعد مقتل الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضى ا لله عنه خلفت آثاراً نشأ عنها تحزب وتفرق وأهواء خالفت سبيل السنة ومن ثم نقلت روايات وأخبار إما مختلقة أصلاً ، أو مزاد فيها بسبب الهوى والعصبية حتى دلت على خلاف أصلها ، والواجب اتباع المنهج العلمى الذى رسمه علماء الحديث لمعرفة الروايات المقبولة من غيرها مع اعتبار هذا الأصل المقرر وإلا فإن كثيراً من الروايات الواردة فى ذلك تؤدى فى مآلاتها إلى القدح فى الصحابة حملة الرسالة الإسلامية ، والقدح فيهم يؤول إلى القدح فى الدين الذى اعتنقوه ، والرسول الذى صحبوه وتربوا على يديه .

وقد ذكر شيخ الاسلام مثالاً على ذلك ما يشيع فى كتب بعض الطوائف من السب والشتم للخلفاء الراشدين ، واتهامهم بالتآمر على جحد حق الإمام المنصوص عليه ، المولى عليهم فولوا فاسقاً وظالماً ، ومنعوا عادلاً وعالماً مع علمهم

بالحق ، فقال : قد عرف بالتواتر الذى لا يخفى على العامة والخاصة أن أبا بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم كان لهم بالنبى ﷺ اختصاص عظيم وكانوا من أعظم الناس اختصاصاً به وصحبة له وقرباً إليه واتصالاً به وقد صاهرهم كلهم وما عرف عنه أنه كان يذمهم ولا يلعنهم بل المعروف عنه أنه كان يحبهم ويثنى عليهم وحينئذ فإما أن يكونوا على الاستقامة ظاهراً وباطناً فى حياته وبعد موته . وإما أن يكونوا بخلاف ذلك فى حياته أو بعد موته ، فإن كانوا على غير الاستقامة مع هذا القرب فأحد الأمرين لازم:

- إما عدم علمه بأحوالهم .

- أو مداهنته لهم .

وأيهما كان فهو من أعظم القدح فى الرسول ﷺ ، كما قيل :

فإن كنت لاتدرى فتلك مصيبة وإن كنت تدرى فالمصيبة أعظم

وإن كانوا انحرفوا بعد الاستقامة ، فهذا خذلان من الله للرسول فى خواص أمته وأكابر أصحابه.(٤١)

فهذا هو مآل أقوالهم فى الصحابة ولازمها .

٥ - اعتبار أحوال العصر وقياس الخبر على أحوال المخبر عنه :

المقولة التى تقول :" الإنسان ابن بيئته وعصره" لها نصيب من الصحة ، فإن المجتمع الذى يعيش فيه الإنسان له أثر عليه فى سلوكه وأحواله .

وعصر الرسالة والخلافة الراشدة هو أزهى وأزكى عصور الإسلام تمسكاً بالأخلاق الفاضلة والآداب الشرعية وقد بلغ بهم رسول الله ﷺ الغاية فى التربية على آداب الإسلام وتعاليمه فهذا العصر هو جيل الأسوة والقدوة ، والجيل المثالى فى كل مناحى الحياة الإسلامية ، وكذا ما تلاه من العصور الفاضلة حيث بين رسول ﷺ أن خير القرون قرنه ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم . (٤٢)

فالأجيال الثلاثة ، الأولى لها أفضلية بحسب النصوص الشرعية ، وقد دلّ الواقع التاريخى على صحة ذلك .

وهكذا كل عصر له خصائص ومميزات سواء كانت إيجابية أم سلبية ، فينبغى اعتبار أحوال العصر عند نقد الروايات والنصوص فإن من الوقائع التى يذكرها الأخباريون ما لا تحتمله أحوال العصر المروية عنه تلك الأخبار .

ومن أمثلة ذلك ما يذكره أبو الفرج الأصفهانى فى كتابه الأغانى من أخبار الشاعر عمر بن أبى ربيعة فى المجون واللهو ، ثم يضع من الوقائع والقصص ما يفسر ذلك الشعر ، وما يذكره عن مجامع السهر ومواطن اللهو والشراب كما زعم فى مكة والمدينة . وقد اعتمد عليه بعض الباحثين فقرروا آراء شاذة عن مجتمع الحجاز فى القرن الأول(٤٣) وهى مما يجب رده ، فإن أحوال العصر لاتقبله. والأخبار التى يذكرها صاحب الأغانى تركز على الجانب الضعيف فى حياة من يترجم لهم من الشعراء وأهل الأدب وهو جانب اللهو والمرح وإشباع الشهوات ولم يذكر جوانب الأخلاق والشيم الرفيعة والاهتمامات العالية .(٤٤) ثم عممها الباحثون المعاصرون على جميع مجتمع الحجاز وهذا خطأ فى المنهج الذى سلكوه أفسد آراءهم ونتائج أبحاثهم .(٤٥)

ومن الأمثلة أيضاً : ما أخرجه ابن اسحاق فى السيرة النبوية (٤٦) قال: حدثنى عبدا لله بن الفضل بن عباس بن ربيعة بن الحارث عن سليمان بن يسار عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمرى قال : خرجت أنا وعبيد ا لله بن عدى ابن الخيار أخو بنى نوفل بن عبد مناف ، فى زمان معاوية بن أبى سفيان ، فأدربنا (٤٧) مع الناس فلما قفلنا مررنا بحمص- وكان وحشى مولى جبير بن مطعم قد سكنها وأقام فيها - فلما قدمناها ، قال لى عبيد ا لله بن عدى : هل لك فى أن نأتى وحشياً فنسأله عن قتل حمزة كيف قتله ؟

قال : قلت له : إن شئت ، فخرجنا نسأل عنه بحمص ، فقال لنا رجل ونحن نسأله عنه : إنكما ستجدانه بفناء داره ، وهو رجل قد غلبت عليه الخمر ،

فإن تجداه صاحياً تجدا رجلاً عربياً ، وتجدا عنده بعض ما تريدان ، وتصيبا عنده ما شئتما من حديث تسألانه عنه ، وإن تجداه وبه بعض ما يكون به فانصرفا عنه ودَعَاه ، قال: فخرجنا نمشى حتى جئناه ، فإذا هو بفناء داره على طنفسة له ، فإذا شيخ كبير مثل البغاث (٤٨)، فإذا هو صاح لا بأس به .

قال : فلما انتهينا إليه سلمنا عليه ، فرفع رأسه إلى عبيد الله بن عدىّ، فقال: ابن لعدى بن الخيار أنت ؟ قال : نعم ، قال : أما والله ما رأيتك منذ ناولُتك أمك السعدية التى أرضعتك بذى طوى ، فإنى ناولتكها وهى على بعيرها، فأخذتك بعرضيك فلمعت لى قدماك حين رفعتك إليها ، فو الله ما هو إلا أن وقفتَ علىّ فعرفتهما .

قال : فجلسنا إليه فقلنا له : جئناك لتحدثنا عن قتلك حمزة ، كيف قتلته ؟ فقال : أما إنى سأحدثكما كما حدثت رسول ﷺ حين سألنى عن ذلك .

كنت غلاماً لجبير بن مطعم .... ثم قص كيفية قتله حمزة يوم أحد . قلت : هذا الخبر رجال اسناده ثقات ؛ وصرح ابن اسحاق بالسماع فهو حسن ، لكن فى متن الخبر نكارة وهى قصة الخمر ؛ وكونه يجلس عند باب داره وهو سكران ، فإن هذا إذا قسناه على أحوال المخبر عنه ، وأحوال ذلك العصر ، نجد أنه غير مقبول ، فالمخبر عنه صحابى وإن كان قتل - وهو مشرك - صحابيًا جليلاً هو حمزة بن عبد المطلب سيد الشهداء ، ثم أسلم وحشى بن حرب وشارك فى الجهاد فى سبيل الله وقتل أكذب خلق الله مسيلمة الكذاب ، والإسلام يُحُبّ ما قبله .

ونحن نستخدم هذا المقياس فى تعاملاتنا المتعددة ، فلو بلغنا خبُر عن رجل معروف لدينا ، وأحوال ذلك الرجل لا تحتمل وقوع مثل تلك الحادثة منه لأنكرنا ذلك ، وتوقفنا فى تصديق الخبر . وبخصوص هذه الرواية نجد أن أحوال العصر لا تحتملها لظهور الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وإقامة الحدود وتطبيق الشريعه بكمالها من قبل الدولة والمجتمع معاً .

ثم وجدنا أن الإمام البخارى قد أخرج فى صحيحه (٤٩) هذه القصة من طريق عبد الله بن الفضل عن سليمان بن يسار عن جعفر بن أمية - وهو الطريق الذى أخرج منه ابن اسحاق القصة - ولم يذكر فيها هذه الألفاظ المنكرة مما يدل على اقحامها ، وربما تكون من ذلك الرجل المجهول الذى لم يُسَمّ .

٦- الرجوع إلى الأمر المعلوم الثابت وترك الموهوم والمحتمل :

وهذا أصل يرجع له عند ورود الروايات والنقول التى تضاد الصورة المعروفة الثابتة ، فإذا لم يمكن نقد الروايات والنصوص عن طريق دراسة السند ، أو لم يكن للنقل سنداً، فإن الباحث يحاول الجمع بين الروايات بشرط أن لا يخالف الأصول فإذا تعذر الجمع فإن الأمر المعلوم الثابت لا يدفع بالأمر الموهوم ، واليقين لا يزول بالشك .

مثال ذلك ما يروى من الأخبار فى قدح بعض الصحابة رضى الله عنهم ، " فإن الأمر المعلوم من الكتاب والسنة والنقل المتواتر من محاسن الصحابة وفضائلهم لا يجوز أن يدفع بنقول بعضها منقطع ، وبعضها محرّف ، وبعضها لا يقدح فيما علم ، فإن اليقين لا يزول بالشك ، ونحن قد تيقنا ما دَلّ عليه الكتاب والسنة وإجماع السلف قبلنا ، وما يُصَدّق ذلك من النقولات المتواترة من أن الصحابة رضى الله عنهم أفضل الخلق بعد الأنبياء ، فلا يقدح فى هذا أمور مشكوك فيها ، فكيف إذا علم بطلانها.(٥٠)

ومن ذلك أيضاً زعم الرافضة النص من النبى ﷺ على خلافة على وذريته رضى الله عنهم فإن أهل العلم بالنقل لا يعرفون ذلك ، وقد ورد من النصوص الثابتة عنه ﷺ ما يدل على استخلاف الصديق رضى الله عنه دلالة إيماء واشارة بل قال بعضهم : إن الدلالة نَصّية ، والصواب الأول ، فإن النبى ﷺ مات ولم يوصى لأحد بالخلافة بعينه (٥١)، وإنما أمر أن يصلى بهم الصديق ، وقال : يأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر "(٥٢) فوفق الله المؤمنين لبيعة الصديق كما توقع رسول الله مر

الله سيوفق المؤمنين لاستخلافه ، فهذا الأمر الثابت المعلوم المتيقن فلا يزول هذا اليقين بالظن وبالأقوال التى لم تثبت .

وإن من الطرق التى يعلم بها كذب المنقول : أن يروَىَ خلاف ما عُلمَ بالتواتر والاستفاضة مثل أن نعلم أن مسيلمة الكذاب أدعى النبوة واتبعه طوائف كثيرة من بنى حنيفة فكانوا مرتدين لإيمانهم بهذا المتنبىء الكذاب ، ومثل أن المعراج كان بمكة ، وأن الصفة كانت بالمدينة ، وأن أهل الصفة كانوا من جملة الصحابة و لم يكونوا ناساً معينين ، بل كانت الصفة منزلاً ينزل بها من لا أهل له من الغرباء القادمين ، فإذا روى الجاهل نقيض ذلك علم أنه كذب .(٥٣)

٧- الكلام بالعلم والعدل لا بالجهل والهوى :

العلم والعدل صفتان مطلوبتان وخاصة لمن يشتغل بالحكم وفصل النزاع فى القضايا والمسائل المختلف فيها ، ونقد الروايات والنصوص يحتاج إلى هذه الصفة المهمة فى الناقد ، فلابد من العلم بطرق النقد وضوابطه ، ومناهج العلماء فى ذلك، ومعرفة الرواة وأحوالهم وما قيل فيهم جرحاً وتعديلاً ، وهو علم جليل برع فيه علماء الحديث النبوى ، وقرروا له قواعد مفصلة فى كتب مصطلح الحديث وكتب الجرح والتعديل ، فالدارس للروايات التاريخية ونقدها محتاج إلى هذا العلم وإلى الرجوع إلى أهل التخصص فى هذا الفن وهم علماء الحديث . يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : المنقولات فيها كثير من الصدق وكثير من الكذب ، والمرجع فى التمييز بين هذا وهذا إلى أهل علم الحديث كما نرجع إلى النحاة فى الفرق بين نحو العرب ونحو غير العرب ، ونرجع إلى علماء اللغة فيما هو من اللغة وما ليس من اللغة ، وكذلك علماء الشعر والطب وغير ذلك ، فلكل علم رجالٌ يعرفون به، والعلماء بالحديث أجلّ هؤلاء قدراً وأعظمهم صدقاً وأمانة وعلماً وخبرة فيما يذكرونه من الجرح والتعديل".(٥٤)

فإذا رجع الناقد للروايات إلى أهل التخصص وسلك طريقهم :كان كلامه بعلم وانتفى عنه الجهل ، لكن تلزمه صفة أخرى وهى العدل وعدم اتباع الميل والهوى .

فإن أكثر ما يقع الخطأ هو من التقصير فى هاتين الصفتين أو إحداهما ، والجهل والظلم آفتان خطيرتان فى الإنسان ، يقول المولى سبحانه وتعالى : ﴿ إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولا﴾(٥٥) ولكن لهما دواء إذا استخدمه طالب العلم شفى منهما ، فدواء الجهل العلم ، ودواء الظلم واتباع الهوى العدل والخوف من الله سبحانه وتعالى وسلوك طريق الأمانة ، وبقدر تحققهما فى الناس عامة وطلاب العلم خاصة، يستقيم السلوك الإنسانى ويكثر الصواب ويقل الخطأ.

٨— ملاحظة السنن الربانية والقوانين الاجتماعية :

من المعلوم أن حركة التاريخ تجرى بقدر الله ووفق سننه التى أجراها فى الخلق والحياة . وتحقق السنن الإلاهية الجارية مرتب على سلوك الإنسان فى الحياة الدنيا ومدى استجابته للأوامر والنواهى الشرعية ، والسنن الربانية تقع على أحوال مختلفة :

(أ) منها ما يكون جزءاً على الاستقامة على التوحيد والهدى وطاعة الرسل عليهم السلام ، قال تعالى :﴿ وألو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غدقا﴾.(٥٦)

وقال تعالى :﴿ ولو أن أهل الكتاب آمنوا واتقوا لكفرنا عنهم سيئاتهم ولأدخلناهم جنات النعيم * ولو أنهم أقاموا التوراة والإنجيل وما أنزل إليهم من ربهم لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم ....﴾ الآية.(٥٧)

(ب) ومنها ما يكون عقوبة على ترك الاستقامة وتكذيب الرسل ، وظلم العباد ، والواقع فى محارم الله . قال تعالى : ﴿ ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا

لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون ﴾.(٥٨)

وقال تعالى :﴿ وكأين من قرية عتت عن أمر ربها ورسله فحاسبناها حساباً شديداً وعذبناها عذاباً نكرا* فذاقت وبال أمرها وكان عاقبة أمرها خسرا﴾.(٩٥)

(جـ) ومنها ما يكون للإبتلاء والاختبار حتى يتميز الخبيث من الطيب، ولرفع درجات أولياء الله الصالحين الصابرين على البلاء .

قال تعالى :﴿ ماكان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب وما كان الله ليطلعكم على الغيب ولكن الله يجتبى من رسله من يشاء فأمنوا بالله ورسله وإن تؤمنوا وتتقوا فلكم أجر عظيم ﴾.(٦٠)

وقال تعالى :﴿ ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلوا أخباركم﴾.(٦١)

(د) ومنها ما يكون للاستدراج والإملاء والإمهال .

قال تعالى :﴿ ولا يحسبن الذين كفروا أنما نملى لهم خيرٌ لأنفسهم إنما نملى لهم ليزدادوا إثماً ولهم عذاب مهين ﴾.(٦٢)

وقال تعالى :﴿ والذين كذبوا بآياتنا سنستدرجهم من حيث لا يعلمون وأملى لهم إن كيدى متين ﴾.(٦٣)

وقال ﷺ :"إن الله عز وجل ليملى للظالم فإذا أخذه لم يفلته".(٦٤) ثم قرأ ﴿ وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهى ظالمة إن أخذه أليم شديد ﴾.(٦٥)

فالسنن والقوانين الاجتماعية ذات أثر فى رقى الأمم والدول ، وقيام الحضارات ونشوء المجتمعات وتقدمها المادى والفكرى ، كما أن لها أثراً عكسياً فى تدهور الدول والحضارات وانحطاطها أو زوالها ، وذلك بحسب موقف تلك الدول والمجتمعات واتساقها مع ارادة الله الشرعية أو مخالفتها ، فإن الله لايغير ما

بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ، فإذا وقع فى المجتمع سواء كان ذلك التغيير إلى الأحسن والأفضل من الاستقامة على الخير والهدى واقامة العدل ، أم إلى عكسه من الانحراف والسقوط فى الرذيلة والظلم ، فإن السنة الإلاهية المناسبة لحالهم والموافقة لقدر الله وإرادته تتحقق .

وقد لاحظ العلامة ابن خلدون أن أحوال العمران البشرى وسننه الاجتماعية لها أثر فى أحوال الدول ومراحل قيامها ثم سقوطها ، وأن الترف مؤذن بخراب البلدان والمجتمعات .(٦٦)

وملاحظة هذه السنن مما يساعد على نقد النصوص والروايات التاريخية وفهمها وتفسيرها .

منهجية نقد الروايات التاريخية

بعد أن تعرفنا على الأصول المهمة التى تراعى عند نقد الروايات التاريخية فإنه يجدر بنا أن نعرض الخطوات العملية فى نقد الروايات التاريخية ، والملاحظات العلمية التى تساعد على نقد النص للوصول إلى نتائج مقبولة وحقائق علمية صحيحة .

وأولى الخطوات فى نقد الروايات :

١ - نقد السند :

الرواية التاريخية إما أن تكون مسندة أو غير مسندة ، فإذا كانت الرواية مسندة أى يتقدم متنها اسناد ، فإن النقد يكون أولاً لإسنادها وفى هذه الخطوة اختصار للجهد لأن السند إذا لم يصمد أمام النقد ، فلا حاجة عندئذ للانتقال إلى الخطوة الثانية وهى نقد المتن.(٦٧) وقد كان المنهج الذى سلكه غالب الأخباريين والمؤرخين الأوائل هو اسناد كل رواية ، فتأتى الرواية التاريخية تتقدمها سلسلة الإسناد ، وهم الرجال الذين يمثلون شهود العيان للخبر التاريخى ومن أخذ عنهم وحمل تلك الشهادة ، ولا شك أن هذه الطريقة فى التدوين قد يسرت على

الباحثين نقد النصوص ، ومعرفة صحة الوثائق من عدمها فإن الاسناد يشترط لصحته أن يكون متصلاً برواية العدل الضابط عن مثله من مبتدأ السند إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة (٦٨). والإسناد هو شاهد الحديث والواقعة ، وعدم إتصال السند يعنى وقوع سقط فى السند ، وهذا يدل على اختفاء شاهد الغيان أو من أخذ عن شاهد العيان .

والمنهج المتبع فى السند هو منهج علماء الجرح والتعديل والرجوع إلى أقوالهم فى الرواة ، وإثبات لقيا بعضهم بعضاً أو معاصرتهم على الأقل ،غير أن الأخبار التاريخية يحتمل فيها ما لايحتمل فى الحديث النبوى الذى هو أحد مصادر الأحكام الشرعية (٦٩)، ولذا فقد تساهل أهل العلم فى رواية الأخبار التاريخية فى مسألتين:

(أ) فى صفات رجال الإسناد الذين يروى بعضهم عن بعض ، من ناحية قلة الضبط فى الراوى ، أو الغفلة ، أو أن يكون مستور الحال غير متكلم فيه لآ بجرح ولا تعديل .

(ب) فى اتصال الإسناد ، فيكثر فى أسانيد الرواية التاريخية رواية المرسل ، والمنقطع ، والمعضل ، والمعلق (٧٠)، وهذه الأمور قادحة فى الخبر عند علماء الحديث وتجعله من قسم المردود .

والذى ينبغى أن يعلم هو أن هذا التساهل ليس شاملاً لجميع الأخبار التاريخية ، بل لابد أن يقيد ذلك التساهل عندهم برواية الأخبار الواردة عن الحضارة ووصف البلدان والمعارك الحربية وماشابهها (٧١) إذا لم يوجد معارض أصح لتلك الرواية الواردة بهذه الصفة .

أما الأخبار المتعلقة بمسائل العقيدة ، والأحكام الشرعية ، والحكم على الأشخاص ، وبيان المواقف فى الفتن ، وخاصة ما كان بين الصدر الأول من الصحابة والتابعين ، فيجب عدم التساهل فى رواية الأخبار فى هذه الأنواع ،

ويجب التدقيق والبحث وتطبيق شروط صحة الحديث من حيث العدالة فى الرواة ، والاتصال فى الإسناد ، وانتفاء الشذوذ والعلة القادحة . ولهذا قال الكافيجى فى المختصر فى علم التاريخ : يشترط فى المؤرخ ما يشترط فى راوى الحديث النبوى.(٧٢)

وإليك بعض الأمثلة فى نقد السند :

(أ) قال ابن اسحاق حدثنى أهل العلم ، عمن حدثه ، عن محمد بن طلحة، عن عثمان بن عبد الرحمن ، قال : "أصاب رسول الله ﷺ فى غزوة محارب وبنى ثعلبة عبداً يقال له يسار فجعله رسول الله ﷺ فى لقاح له كانت ترعى فى ناحية الجماء (٧٣) فقدم على رسول الله ﷺ نفر من قيس كبة (٧٤) من بجيلة فأستوبئوا وطحلوا ، فقال لهم رسول الله ﷺ لو خرجتم إلى اللقاح فشربتم من ألبانها وأبوالها ، فخرجوا إليها ، فلما صحّوا وانطوت بطونهم ، عدو على راعى رسول الله ﷺ يسار ، فذبحوه وغرزوا الشوك فى عينيه ، واستاقوا اللقاح . فبعث رسول الله ﷺ فى أثارهم كرز بن جابر فلحقهم فأتى بهم رسول الله ﷺ مرجعه من غزوة ذى قرد فقطع أيديهم وأرجلهم ، وسمل أعينهم".(٧٥)

فسند هذا النص فيه من لم يسم ، وهو شيخ ابن اسحاق ، وكذا شيخ شيخه ، كما أنه ظاهر الارسال إذ أن عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان التيمى لم يدرك القصة ، فقد ذكر ابن حجر فى الإصابة أن والده من مسلمة الفتح ، أما هو فله رؤية إذ كان صغيراً ، وهذه فى السنة السادسة من الهجرة . ولا يحتج بمثل هذا السند ، ولكن أصل القصة ورد عند البخارىّ ومسلماً (٧٦) وغيرهما من طرق أخرى فهى صحيحة لأجل ذلك .

(ب) قال الطبرى : حدثنى عمر ، قال : حدثنى أبو الحسن ، قال حدثنا أبو مخنف ، عن جابر ، عن الشعبى ، عن أبى الطفيل ، قال : قال على : يأتيكم من الكوفة اثنا عشر ألف رجل ورجل ، فقعدت على نجفة ذى قار ، فأحصيتهم فما زادوا رجلاً ولا نقصوا رجلاً.(٧٧)

فهذا السند ساقط لا يحتج به ، فيه أبو مخنف لـوط بـن يحيـى الأزدى شـيعى كذاب (٧٨)، وجابر هو الجعفى شيعى غال فى التشيع (٧٩)، والمتن منكر .

(جـ) قال الطبرى كتب إلى السرى ، عن شعيب ، عن سـيف ، عـن محمـد وطلحة ،قالا : علم أهل المدينة بيوم الجمل يوم الخميس قبـل أن تغـرب الشـمس ، من نسر مَرّ بما حول المدينة ، معه شيء متعلقة ، فتأملـه النـاس فوقـع ، فـإذا كـف فيها خاتم ، نقشه "عبد الرحمن بن عتاب "وجعل مَن بَـين مكـةَ والمدينـة مـن أهـل البصرة من قرب من البصرة أو بَعُد ، وقد علموا بالوقعة مما ينقل اليهم النسور مـن الأيدى والأقدام (٨٠)،

وهذا الاسناد ضعيف جداً ، فشعيب بن ابراهيم ، راويه كتـب سيف ليـس بالقوى ، ومحمد بن عبد الله ، وطلحة بن الأعلم ، من المجاهيل . وسيف بن عمـر التميمى مجروح عند المحدثين وهو عمدة فى التاريخ (٨١). ووجود السند فى هـذه النصوص يَسّر لنا نقدها عن طريق الاسناد ، وهذه الخطوة التى هـى نقـد السـند ، يقابلها فى مناهج البحث التاريخى المعاصرة عند الغربيين نقـد المصـادر ، وتصحيـح الوثائق ، ويسمى النقد الخارجى للنـص ، علـى تفـاوت فـى المنهجـين (٨٢)، لأن المصادر الوثائق عندهم ليـس لهـا اسـناد ، فلجـأوا إلى طـرح مجموعـة مـن الأسئلة والإجابة عليها ، فى محاولة للوصول إلى صحة مصدر الوثيقة .

٢- نقد المتن :

المتن : هو النص المروى سواء كان له إسناد أم لا إسناد له .

فإذا كان له إسناد فيبدأ بنقد اسناده كما تقدم ، ثم يعقب ذلك نقد المتن .

فإذا كان السند ضعيفاً فإن المتن المروى بهذا السند يكون ضعيفاً كذلك مـا لم يرو من طرق أخرى تقويه .

وإذا كان السند صحيحاً أو حسناً فالغالب أن المتن يكـون كذلـك إذا سـلم من الشذوذ أو العلة (٨٣) القادحة .

وإذا كان النص لا اسناد له كما هو الواقع فى بعض الأخبار التاريخية ، وبعض المؤلفات التى أهملت الاسناد ، فإن النقد يتجه إلى المتن مباشرةً.

وقد اعتنى العلماء بنقد المتون ، واعتبروا ذلك فى تعريف الحديث المقبول بسلامته من الشذوذ والعلة ، وهما يقعان فى المتن كما يقعان فى السند ، ومبنى كلام العلماء فى علل الأحاديث يتناول السند والمتن ، ومباحث الإدراج ، والمضطرب ، والمقلوب ، والتصحيف والوهم ، وزيادة الثقة(٨٤) متجهة لمتن الحديث كما هى متجهه للسند .

وقد وضع الإمام مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح رسالة قيمة فى نقد متون الأحاديث سماها التمييز (٨٥) كما أن الإمام ابن الجوزى قد لاحظ مجموعة من القواعد التى قاس عليها متون الأحاديث التى حكم بوضعها فى كتابه الموضوعات .(٦٨)

وقد وضع ابن القيم قواعد لنقد متن الحديث دون النظر إلى سنده فى كتابه: المنار المنيف فى الصحيح والضعيف وذكر فيه ثلاث عشرة قاعدة لمعرفة كون الحديث موضوعاً ، وقد ضرب أمثلة على كل قاعدة .(٨٧)

كما توصل الباحث الدكتور مسفر بن غرم الله الدمينى فى رسالته للدكتوراه والتى بعنوان : مقاييس نقد متون السنة .(٨٨) إلى أن المقاييس المعتبرة عند المحدثين فى نقد السنة سبعة مقاييس هى :

١- عرض الحديث على القرآن .

٢- عرض روايات الحديث بعضها على بعض .

٣- عرض السنة بعضها على بعض .

٤ -عرض متن الحديث على الوقائع والمعلومات التاريخية .

٥- ركاكة لفظ الحديث وبعد معناه.

٦- مخالفة الحديث للأصول الشرعية والقواعد المقررة .

٧- اشتمال الحديث على أمر منكر أو مستحيل .(٨٩)

لذا ينبغى الاستفادة من منهج علماء الحديث واعتبار الأسس التى قرروها فى نقد المتون والأسانيد وذلك للتشابه بين علمى الحديث والتاريخ ، فهما معنيان بجمع الوثائق ونقدها لمعرفة صحيحها من سقيمها .

ونقد متن النص سواء كان مسنداً أو غير مسند يتم باتباع الخطوات التالية :

(أ) المقارنة بين النصوص ومعارضة بعضها ببعض ، وذلك لمعرفة الزيادة والمخالفة فى النص والانفراد بما لم يذكره الآخرون ، وهل من الممكن اعتبار هذه الزيادة شاذة ، أو زيادة مقبولة كما يتبين بها الإدراج فى النصوص ، وينبغى على الباحث أن يستفرغ جهده فى حصر الروايات المتعددة ، والرجوع إلى جميع المصادر التى روت الخبر التاريخى والمقارنة بينها ليصل إلى الحقيقة .

قال الإمام مسلم : فبجمع الروايات ومقابلة بعضها ببعض تتميز صحيحها من سقيمها ، وتتبين رواة ضعاف الأخبار من أضدادهم من الحفاظ .(٩٠)

(ب) سلامة النص من التناقض فلا يكون بعضه مناقضاً للبعض الآخر .

(جـ) عرض النص على الوقائع التاريخية الثابتة حتى يتبين إن كان موافقاً لها أم مخالفاً .

ومثال هذا ما ذكره الذهبى فى ترجمة الخطيب البغدادى من أن بعض اليهود فى زمن الخطيب (ت٤٦٣هـ) أظهروا ببغداد كتاباً فيه اسقاط النبى ﷺ الجزية عن يهود خيبر وفيه شهادة بعض الصحابة ، فعرضه الوزير على الخطيب البغدادى(٩١)، فقال : هذا مزور ، قيل له كيف عرفت هذا ؟ قال : فيه شهادة معاوية بن أبى سفيان وقد أسلم عام فتح مكة بعد خيبر ، وفيه شهادة سعد بن معاذ ومات قبل خيبر بسنين .

وأيضاً ما ذكره الطبرى من رواية أبى مخنف فى خطبة أبى بكر الصديق يوم السقيفة من الثناء على الأنصار وأنه قال :" وفيكم جلة أزواجه وأصحابه".

وبالرجوع إلى كتب التاريخ والتراجم والسير نجد أن النبى ﷺ لم يتزوج من الأنصار أبداً .(٩٣)

(د) اشتمال النص على منكر أو مستحيل الوقوع .

ويمثل له بما ذكره المسعودى من أن معاوية بن أبى سفيان قد صلى بأهل الشام وهو فى طريقه إلى صفين صلاة الجمعة يوم الأربعاء(٩٤)، وهذا لاشك فى استحالة وقوعه من معاوية رضى الله عنه .

(هـ) قياس الخبر على أحوال المخبر عنه فرداً أو جماعة أو عصرا ، وذلك لمعرفة امكانية قبول مثل هذا الخبر أم لا.

ذكر المسعودى أن رجلاً من أهل الكوفة دخل إلى دمشق على بعير له وذلك بعد منصرفهم من صفين ، فتعلق به رجل من أهل دمشق فقال : هذه ناقتى أخذت منى بصفين ، فارتفع أمرهما إلى معاوية ، وأقام الدمشقى خمسين رجلاً بينة يشهدون أنها ناقته ، فقضى معاوية على الكوفى ، وأمره بتسليم البعير إليه ، فقال الكوفى : اصلحك الله إنه جمل وليس بناقة ، فقال معاوية : هذا حكم قد مضى . ثم دس للكوفى بعد تفرقهم فأحضره ، وسأله عن ثمن بعيره ، فدفع إليه ضعفه وبرّه وأحسن إليه ، وقال له : أبلغ علياً أنى أقاتله بمائة ألف ما فيهم من يفرق بين الناقة والجمل .(٩٥)

فهذا الخبر إذا قسناه على أحوال المخبر عنه ، وأحوال عصره دلنا ذلك على كذبه ، وأنه حكاية مصنوعة من الخيال ليس لها نصيب من الواقع .

(و) النقد عن طريق لغة النص وأسلوب كتابته .

فإن لكل عصر خصائص اسلوبية ، ومفردات لغوية يشيع استعمالها فى كتابة الوثائق ودواوين الإدارة .

(ز) النقد عن طريق النظر إلى خط الوثيقة ، نوع الحبر المستعمل فى خطها، ونوع الورق ، وهل هناك اضافات على أصل الوثيقه ، إلى غير ذلك من الأمور الفنية التى يعرفها المتخصصون فى علم الخطوط والوثائق .

ونختم بمثال من تاريخ الإمام الطبرى (٩٦)، فقد ذكر رواية طويلة عن هشام بن محمد بن السائب الكلبى ، عن أبى مخنف قال :"..... وذكر فيها أن على بن أبى طالب كان دائباً فى جهاز رسول الله ﷺ ، وذكر مخاصمة حادّة بين عمر والحباب بن المنذر وتهديد الحباب باجلاء المهاجرين من المدينة وأن الأوس ما سارعت لبيعة أبى بكر إلا خوفاً من أن تليها الخزرج".

وهذه كلها ألفاظ منكرة ، ورحم الله شعبة بن الحجاج إذ يقول : لايجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ(٩٧)، والروايات الصحيحة تؤكد أن جهاز النبى ﷺ لم يبدأ فيه إلا يوم الثلاثاء ، والسقيفة كانت يوم الاثنين ، وتؤكد أن علياً قد لزم بيته من هول المصيبة ، وكذلك ادعاؤه الخصام الحاد والتهديد بالطرد للمهاجرين يرده قول الله تعالى فى وصف الأنصار : ﴿ والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون فى صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون ﴾.(٩٨)

فكيف يتفق الايثار فى هذه الآية مع الأثره التى تؤكدها الرواية ؟

وكيف يجمع بين المحبة والأخوة وبين البغض والعداوة ؟(٩٩)

والروايات الصحيحة عن بيعة أبى بكر رضى الله عنه يوم السقيفة ، وموقف الأنصار من ذلك ، تؤكد فقه الصحابة رضى الله عنهم وحرصهم الشديد على وحدة الأمة وأتباع الشرع والانقياد لأوامره ودرايتهم بالفقه السياسى لهذا الدين ، وموقفهم الموحد من المرتدين يؤكد ذلك ، ثم إن حركة الجهاد فى بلاد العراق والشام وحماسهم فيه يؤكد هذه الوحدة ، وتمكين الله لهم فى الأرض

ونصره للمجاهدين دليل على سلامة موقفهم وتوفيق الله لهم فى اختيار أبى بكر الصديق كما أخبر بذلك رسول الله ﷺ فى قوله : " يأبى الله المسلمون إلا أبا بكر ".(١٠٠)

٣- معرفة مراتب المصادر :

مصادر التاريخ الإسلامى واسعة ومتعددة المناحى منها المصادر التاريخية المباشرة فى الأحداث والوقائع ، أو فى التراجم والطبقات ، ومنها المصادر المساعدة وهى التى تتحدث عن العلوم الأخرى لكن لها صلة بالتاريخ مثل :علوم الشريعة والفتاوى والفرق ، أو النظم الإسلامية والجغرافيا والرحلات وكتب الأدب بفنونه المختلفة .

ويلزم الباحث فى التاريخ الإسلامى الإحاطة بمصادر التاريخ الإسلامى والاطلاع على المصادر الأخرى المساعدة حتى تتسع عنده الدائرة فلا يحصر نفسه فى المصادر التاريخية المختصة لا يتعداها ، وخاصة تاريخ صدر الاسلام ، فإن كثيراً من الأحداث التى ثار حولها جدل كثير لاتزال وصورتها غير واضحة من خلال كتب التاريخ ، بل إن كتب التاريخ برواياتها المتعددة والمتضاربة قد أسهمت فى تشويش الصورة عن تلك الأحداث ، بينما هى واضحة وبينة ومحسومة عند علماء الشريعة والحديث النبوى ، وذلك لما بلغهم من الروايات الصحيحة عن هذه الأحداث ، فالاطلاع على كتب الحديث وشروحه ، وكتب العقيدة ، يساعد فى جلاء الحقيقة ورسم الصورة الصحيحة عن تلك الأحداث ،

والمصادر ليست بمنزلة واحدة وإنما تخضع فى ترتيبها لمقاييس علمية ومنهجية يجب مراعاتها حتى نستفيد من المصادر الفائدة المرجوة ونصل إلى الحقائق العلمية المطلوبة .

وترتيب المصادر هو بحسب مراتبها العلمية ويلاحظ فى ترتيبها جملة من المقاييس العلمية :

(أ) ترتب المصادر بحسب الثقة فى المصدر ، فتقدم رواية المصدر الموثوق على غيره ، والمصدر المعلوم على المصدر المجهول .... وهكذا .

فليس من المعقول أن نأخذ رواية من كتاب الأغانى ، أو كتاب العقد الفريد (مثلاً) ونقدمها على رواية أخرجها مالك فى الموطأ أو البخارى فى الصحيح لاختلاف المراتب من حيث المنهج التوثيقى بين هذه المصادر ، فإن كتابى الموطأ وصحيح البخارى قد سلك صاحباها منهجاً علمياً فى الرواية يقوم على التوثيق العلمى للرواة والروايات . أما كتابى الأغانى والعقد الفريد فإنهما لم يخضعا لهذا المنهج التوثيقى الدقيق ، وأبو الفرج الأصبهانى وابن عبد ربه لا يُوْزنان بمالك والبخارى فى الثقة والإمامة ، ولذلك فما فى الموطأ والصحيح مقدم على ما فى غيرهما من المصادر التى لم تخضع للمنهج التوثيقى .

(ب) ترتب المصادر بحسب المنهج المتبع فى التدوين ، فإن بعض المصادر قد دون على طريقة الجمع والتقميش ، وبعضها الآخر على طريقة النقد والتفتيش ، فالذى خضع لمنهج فى التوثيق عند تدوينه وانتفى الأخبار وفتش عن الصحيح من غيره لايماثله من يجمع الأخبار مجرد جمع دون ملاحظة الشروط العلمية المطلوبة فى قبول الأخبار .

(جـ) كما ترتب المصادر بحسب القرب من الحادثة المروية ، فالمصدر المعاصر للحدث التاريخى سواء كان عن مشاهدة أو مشاركة فى الحدث أو عن معاصرة عن قرب مقدم على المصدر المتأخر فمثلاً ما كتبه إبن الأثير فى تاريخه عن أحداث الغزو المغولى مقدم على كتابات مؤرخى القرن التاسع أو العاشر الهجرى لأنه عاصر أوائل ذلك الغزو وكتب عن قرب .

(د) وترتب المصادر بحسب التخصص والاهتمام ، فالمختص بالأخبار والمتتبع لها أقرب إلى ضبطها ومعرفتها ، ومعلوماته تكون أدق من تلك التى يذكرها غير المتخصص ، ولذلك فروايته معتبرة حتى وإن كان ضعيفاً فى الميزان النقدى عند المحدثين فمثلاً محمد بن اسحاق ، ومحمد بن عمر الواقدى اهتما

بالسيرة وضبطا أخبارها وعُرفا بها ولذلك اعتبرا إمامين فـى المغـازى النبويـة رغـم أنهما عند علماء الحديث يـنزلان عـن درجـة الثقـة علـى اختـلاف بينهمـا ، فـابن اسحاق صدوق مدلس (١٠١) والواقدى متروك رغم سعه علمه "(١٠٢) هذا فى باب الأحاديث والأحكام ، لكنهما معتبران فيما تخصصا فيه .

وكذلك يذكر علماء الجـرح والتعديـل أن عـاصم بـن أبـى النجـود المقـرئ صدوق وله أوهام (١٠٣) لكنه حجة فى القراءات لتخصصه وصرف أهتمامـه إلى هذا النوع من العلم حتى تقدم فيه وصار إماماً وحجة .

(هـ) ومما يجدر اعتباره فى هذا المقام البحث عن معرفـة الغـرض مـن وضـع المؤلف لكتابه ، فإن المعرفة بهذا مما يساعد على تقدير قيمة الكتاب ومعرفة مرتبتـه بين المصادر ، فبعض الكتب أساس وضعها جمع الحكايات والشائعات ، وأحاديث السمر والتسلية ، دون النظر إلى أدنى مقياس علمى لاختبار صحتهـا مـن عدمـه ، ومن هذا النوع غالب كتب الأدب مثل كتابى الحيوان ، والبيان والتبين للجاحظ ، وكتاب الأغانى لأبى الفرج الأصفهـانى وكتـاب العقـد الفريـد لابـن عبـد ربـه ، وكتاب حياة الحيوان للدميرى ، وأشباهها .

٤ – معرفة مناهج المؤلفين من المؤرخين وغيرهم :

إن مما يساعد على نقد الرواية التاريخية التعـرف علـى منـاهج المؤلفـين التـى سلكوها فى تأليف كتبهم ، فليس كل مؤلف اشترط أن لا يذكر فى كتابـه إلا مـا صح من الأخبار ، كمـا أنهـم يتفـاوتون بحسـب المصـادر التـى يرجعـون إليهـا ، وبحسب الطريقة والمنهـج الـذى سـلكوه فـى التـأليف ، وبحسـب المنـازع الفكريـة والاعتقادية وقد مَرّ التأليف التاريخى من حيث المنهج بمرحلتين :

(أ) مرحلة الجمع والتقميش كما هو حال أغلب المصادر الأولى مثل سيرة ابن اسحاق ، ومغازى الواقدى ، والطبقات الكبرى لابن سعد ، وتاريخ خليفة بن

خياط ، وأخبار المدينة لعمر بن شبة ، وتاريخ الطبرى ، حيث أنهم قد اعتمدوا على الأسانيد ولهذا يقل فى مصنفاتهم النقد والترجيح .

(ب) مرحلة التصحيح ونقد الأسانيد وانتقاء أفضلها ، وهذه المرحلة لم تتم فى مجال الكتابات التاريخية إلا فى مسائل محدودة مثلما فعل ابن العربى (ت٥٤٣هـ) فى كتابه العواصم من القواصم (١٠٤) الذى خصص الجانب التاريخى منه لتحقيق مواقف الصحابة فى الفتنة ، وانتقد الأسانيد والروايات الباطلة كما نجد مثالاً لهذه المرحلة عند الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢ هـ) فى كتابه البارى شرح صحيح البخارى وذلك خلال ذكره لموضوعات السيرة النبوية ، وبعض الأحداث فى تاريخ الخلفاء الراشدين والعصر الأموى (١٠٥) حيث أنه اشترط أن لا يذكر خبراً فى كتابه إلاما كان عنده صحيحاً أو حسناً وإذا ذكر غير ذلك ينبه عليه.(١٠٦)

لكن هناك نوع من المصادر جمعت بين الطريقتين فأخذت من المرحلة الأولى الجمع والاستيعاب ومن المرحلة الثانية النقد لبعض النصوص والتنبيه على ما فيها من الخطأ والنكارة وترك البعض الآخر اعتماداً على ذكر السند ، وهذا منهج معلوم عند أهل العلوم وخاصة علماء الحديث إما النص على صحة الخبر أو ضعفه. وإما سنده (١٠٧) ، ويرون أن من ذكر السند فقد برىء من العهدة حيث قد وفّر للقارىء سبيل نقد النص من خلال ذكر الإسناد، وذلك بالرجوع إلى أقوال أهل العلم فى رجال الاسناد وما ميزوا به من ثقة أوضعف.

ويمثل هذه المصادر ابن الجوزى (ت٥٩٧هـ) والإمام الذهبى (ت٧٤٨هـ) والحافظ ابن كثير (ت٧٧٤هـ) ، فإنهم يسندون الأخبار التى يذكرونها وينبهون على كثير من الأخبار بما يناسبها من الصحة أو الضعف .

كما أنه توجد مصادر لا تذكر الاسانيد وإنما يكتفى بعضها بذكر مصادره فى مقدمة كتابه ، مثل تاريخ اليعقوبى (ت٢٩٢هـ) ، وكتاب الأخبار الطوال للدينورى (ت٢٨٢هـ) ، ومروج الذهب للمسعودى (ت٣٤٦هـ)، وهذا النوع

من المصادر ينبغى أن يتعامل معه بحذر شديد ، ويطبـق علـى نصوصـه قواعـد نقـد المتن والأصول المنهجية العامة .

إن معرفة هذه الطرائق فى التأليف ييسر على الباحثين الاستفادة من الكتـب التاريخية وغيرها ونقد مابها من نصوص .

وإن وجود الخبر فى تاريخ الطبرى أو طبقات ابن سعد أو أخبار المدينة لابن شبة (مثلاً) لا يكفى للاستدلال به قبـل أن تُعـرَف صحتـه ، ويُجـرَى عليـه المنهـج النقدى، وما يفعله بعـض المؤلفـين المعـاصرين مـن الاكتفـاء بالإحالـة علـى كتـب التواريخ دون محاكمة نقدية لصحة الخبر يعتبر من الخطأ المنهجى .

فإنه لا يكفى تذييل النص بالاحالة على تاريخ الطبرى (مثلاً) إلا مع النص على نقد السند أو ذكر ما فى المتن من النكارة والغرابة ، وعلـى أقـل الحـالات أن يذكر اسناد الطبرى فيقول رواه الطبرى من طريق فلان عن فـلان فيذكـر السـند ، وبذلك يشرك القارىء فى الصورة ويجعله على بينة من أمره ، بمجـرد الإحالـة علـى الجزء والصفحة فهو هروب من المسـؤلية ، وتدليـس علـى القـارىء الـذى يعـرف منزلة الإمام الطبرى ويثق فى علمه وإمامته لشهرته بهذاوهو لا يعرف منهجـه فـى تدوين كتابه .

٥- الرواية خلاف ما علم بالتواتر والاستفاضة :

ذكر هذه الملاحظة شيخ الإسلام ابن تيمية فى منهاج السـنة (١٠٨) حيـث عقد فصلاً فى بيان الطرق التى يعرف بها كذب المنقول ، وضرب أمثلة كثيرة من الأمور المعلومة بالتواتر والاستفاضة مثل العلم بأن مسيلمة الكذاب ادعـى النبـوة ، وأن قاتل عمر بن الخطاب هو أبو لؤلؤة المجوسى ، وأن الصديق رضى الله عنه هـو الذى كان يصلى بالناس فى مرض رسـول الله ﷺ ، وأن المعـراج كـان بمكـة وأن الصفة كانت بالمدينة" فإذا جاءت رواية تخالف هذا المعلوم بالتواتر والاستفاضة من الوقائع التاريخية علم أنها كذب ووجب ردها .

٦- تفرد الواحد والاثنين بذكر ما يعلم أنه لو كان واقعاً لتوفرت الهمم والدواعى على نقله :

فلو أخبرنا أحد بأنه قد تولى الخلافة رجل بين عمر وعثمان ، أو بين عثمان وعلى ، لرددنا روايته لأن مثل هذا الأمر لو كان واقعاً لنقل إلينا نقلاً متواتراً ومستفيضاً لتوفر الهمم والدواعى على نقله و لم ينفرد الواحد والاثنان بذكره(١٠٩) .

قال ابن تيميه : ومن هذا الباب زعم الشيعة بوجود النص من الرسول ﷺ على خلافة على رضى ا لله عنه ، فإنا نعلم أنه كذب من طرق كثيرة ، فإن هذا النص لم ينقله أحد من أهل العلم باسناد صحيح فضلاً عن أن يكون متواتراً ، ولا نُقل أن أحداً ذكره على عهد الخلفاء مع تنازع الناس فى الخلافة وتشاورهم فيها يوم السقيفة ، وحين موت عمر ، وحين جعل الأمر شورى بينهم فى ستة ثم لما قتل عثمان واختلف الناس على على .

فمن المعلوم أن مثل هذا النص لو كان كما تقوله الرافضة من أنه نصّ على علىّ نصاً جلياً قاطعاً للعذر لعلمه المسلمون ولكان من المعلوم بالضرورة أن ينقله الناس نقل مثله ولابد أن يذكره كثير من الناس بل أكثرهم فى مثل هذه المواطن التى تتوفر الهمم على ذكره فيها غاية التوفر ، فإنتفاء ما يعلم أنه لازم يقضى انتفاء ما يعلم أنه ملزوم .

ومن المعلوم أن الكذب نقيض الصدق ، وأحد النقيضين يعلم انتفاؤه تارة بثبوت نقيضه وتارة بما على انتفائه بخصوصه.(١١٠)

٧- كون الخبر مما يستحيل وقوعه من الناحية العقلية :

وقد أشار إلى هذا ابن خلدون فى المقدمة فقال : القانون فى تمييز الحق من الباطل فى الأخبار بالإمكان والاستحالة ، وإن تنظر فى الاجتماع البشرى الذى

هو العمران وتميز ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه ، وما يكـون عارضـاً لا يعتد به ، وما لايمكن أن يعرض له".(١١١)

وضرب بعض الأمثلة على ذلك مثل ما ذكره المسعودى عن مدينة النحـاس وأنها مدينة كل بنائها نحاس بصحراء سلجماسـة ظفـر بهـا موسـى بـن نصـير فـى غزوته إلى المغرب ، وأنها مغلقة الأبواب وأن الصاعد إليها من أسوارها إذا أشرف على الحائط صَفّق ورمى نفسه فلا يرجع آخر الدهر".

ثم قال فى نقده : هـذا حديـث مستحيل عـادة مـن خرافـات القصـاص ، وصحراء سلجماسة قد نفضها الركاب والأدلاء ولم يقعوا لهذه المدينة على خـبر ، ثم إن هذه الأحوال التى ذكروا عنها كلها مستحيل عادة منـاف للأمـور الطبيعيـة فى بناء المدن واختطاطها ، وأن المعادن غاية الموجود منهـا أن يصـرف فـى الأبنيـة والخُرْثىّ.(١١٢) أما تشييد مدينة منها فكما تراه مـن الاستحالة والبعـد .(١١٣) وهذا المعدن النفيس تحيل العادة أن تبنى به الأسوار والقصـور لأن لـه اسـتخدامات مناسبة لندرته ونفاسته .

هوامش البحث

(١) ابن منظور ، لسان العرب ، ٤٢٥/٣،مادة نقد.

(٢) ابن أبى حاتم ، الجرح والتعديل ٥/١-٦. وانظر د. محمد مصطفى الأعظمى ، منهج النقد عند المحدثين ، (ص٥).

(٣) معجم مقاييس اللغة ٤٥٣/٢.مادة روى .

(٤) ابن منظور ، المصدر السابق ، (٣٤٨/١٤)، مادة روى.

(٥) لتعريف هذه المصطلحات راجع ابـن كثير الباعث الحثيث فى اختصار علوم الحديث ،ص١٠٩-١٢٩.

(٦) سورة آل عمران،آية ١٢٠.

(٧) صحيح البخارى ، كتاب التفسير ، باب ﴿ ولتسمعن من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ومن الذين أشركوا أذىً كثيراً﴾، حديث رقم(٤٥٦٦)، وقال ابن حجر فى فتح البارى (٢٣٣/٨) قوله : فبايعوا، بلفظ الماضى ويحتمل أن يكون بلفظ الأمر ، وانظر ابن هشام ، السيرة النبوية ٢٦٩/٢.

(٨) كان قد انخذل بثلث الجيش يوم أحد وترك القتال مع رسول الله (مغازى موسى بن عقبة (١٨٥) نسخة مستخرجة ، وانظر صحيح البخارى ، كتاب المغازى ، باب غزوة أحد، حديث رقم (٤٠٥٠)(٣٥٦/٧ من فتح البارى) . كما حاول فى غزوة بنى المصطلق إيقاع الفتنة بين المهاجرين والأنصار واستغلال بعض الحوادث العابرة ، وقوله : لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل. ثم هو الذى تولىّ كبر حادثة الإفك (انظر: د. مهدى رزق الله ، السيرة النبوية فى ضوء المصادر الأصلية،ص٤٣٤-٤٣٩.

(٩) تستر: بالضم ثم السكون وفتح التاء من ارض خوزستان ، فتحها المسلمون سنه١٧هـ بقيادة أبى موسى الأشعرى وحضرها من مشاهير الصحابة ، حذيفة بن اليمان ، وعمار ابن ياسر، وجرير بن عبدا لله البجلى، والبراء بن مالك ، وأنس بن مالك ، والبراء بن عازب، وقد أسر الهرمزان ملك الأهواز وجىء به إلى المدينة (انظر ياقوت ، معجم البلدان ، ٢٩/٢ وعن خبر فتحها انظر ، تاريخ الطبرى ٨٣/٤ وما بعدها).

(١٠) الفصل فى الأهواء والملل والنحل ،٢/١١٥، وانظر المقريزى ، الخطط ٢/٣٦٢.

(١١) عن ابن سبأ ودوره فى الفتنة ، انظـر د. سـليمان العـودة ، عبـدالله بـن سـبأ وأثـره فـى أحداث الفتنة فى صدر الإسلام ص٢٨-٥٣و١٤٣-١٥٨.

(١٢) يدل على ذلك أن المشاركين فى اغتيال عمر بن الخطـاب ثلاثـة : أبـو لولـوة المجوسـى ، الذى نفذ الاغتيال وهو من سبى نهاوند ، والهرمزان ملك الأهـواز، وجفينـة النصرانـى من أهل الحيرة انظر : ابن سعد ، الطبقات الكبرى ٣/٣٥٥ وقد أخرج خبر اجتمـاعهم بإسناد صحيح .

(١٣) راجع تاريخ الطبرى ٤/٣٦٥-٣٦٩، ومحمد بن يحيى المالقى ، التمهيد والبيان فى مقتـل الشهيد عثمان ص٩٥-١٥٠.

(١٤) المراد بالفتنة الثانية الخلاف الذى نشأ عن الفتنة الأولى ونتج عنه القتال فى الجمل ثم فى صفين.

(١٥) كان بداية ظهور الفرق سنة ٣٧هـ بعـد القتـال فـى صفـين وحادثـة التحكيـم ، حيـث ظهرت الخوارج ثم الشيعة فى مقابلها ، ثم القدرية ، والمرجئة .(انظـر د. أحمـد سـعد حمدان ، مقدمة شرح اعتقاد أصول أهل السنة لأبى القاسم اللالكائى ص١٧-٢٦.

(١٦) روى مسلم فى مقدمة صحيحه (١/٢٠٠ مع شرح النووى) عن محمد بن سـيرين قـال: لم يكونوا يسألون عن الاسناد ، فلما وقعت الفتنـة قـالوا سموالنـا رجـالكم ، فينظـر إلى أهل السنة فيوخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يوخذ حديثهم . كمـا أخـرج مـن طريق مجاهد (١/١٩٦) قال:جاء بشير العـدوى إلى عبـاس فجعـل يحـدث ويقـول قـال رسول الله ، قال رسول الله ، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه ، فقـال : يا ابن عباس ، مالى لا أراك تسمع لحديثى ، احدثك عن رسول الله ولا تسمع . فقـال ابن عباس : إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول رسول اللهﷺ ابتدرتة أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا ، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف .

فهذا يدل على ظهور الوضع فى الأخبار واحتياط الصحابة وعلماء السلف من الكذابين .

(١٧) انظر على سبيل المثال ،د. عبد العزيز نور ولى ، أثر التشيع علـى الروايـات التاريخيـة فـى القرن الأول الهجرى ، وهى مهمه فى هذا الباب .

(١٨) التقميش: جمع الشيء من هاهنا وهاهنا ، كما فى لسان العرب (٣٨٦/٦)، والمراد به عند علماء الجرح والتعديل جمع الروايات قبل نقدها على حد قول يحى بن معين : إذا كتبت فقمش وإذا حدثت ففتش ،(الذهبى ، سير أعلام النبلاء ٨٥/١١).

(١٩) انظر أمثلة لذلك عند د. عبد العظيم الديب ، المنهج فى كتابات الغربيين عن التاريخ الإسلامى ،ص٥٤-١٢٤.ود. أحمد غراب رؤية اسلامية للاستشراق ،ص٢٨-٨٤.

(٢٠) راجع ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ،١٤/١.وانظر د. رمزى نعناعة ، الاسرائيليات وأثرها فى كتب التفسير ، مبحث الاسرائيليات فى كتب التاريخ ،ص٢٠٩وما بعدها والمستشرقون والاسرائيليات ،ص٣٨٣وما بعدها .

(٢١) ابن حجر العسقلانى ؛ نزهة النظر شرح نخبة الفكر ،(ص٥٠-٥١).

(٢٢) مجهول العين : هو من سُمىّ وانفرد بالرواية عنه راو واحد . ومجهول الحال : يسمى المستور وهو ما روى عنه اثنان فصاعداً ولم يوثق.(ابن حجر ؛ المصدر السابق، ص٥٠).

(٢٣) يسمى سيء الحفظ ، وقد يكون ملازماً له فحديثه شاذ ، وقديكون طارئاً ، وهو المختلط. (ابن حجر ، المصدر نفسه ؛ ص٥١).

(٢٤) من أمثلة ذلك الرواية المشهورة فى كتب المؤرخين عن التحكيم ، وهى خلاف الواقع . انظر د. يحى بن ابراهيم ، مرويات أبى مخنف فى تاريخ الطبرى - عصر الخلافة الراشدة ، (ص٤٠٤-٤١٨).

(٢٥) تاريخ الرسل والملوك ١٦٠/٥.

(٢٦) البداية والنهاية ١٦/٨.

(٢٧) المصدر السابق ٢٨٩/٥.

(٢٨) الإمام أحمد ، رسالة السنة (ص٧٨) ، ابن أبى زيد القيروانى ، مقدمة رسالته(ص٨) طبع جامعة الإمام ، وكتاب الجامع (ص١١٥) ، ابن بطة العكبرى ، الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة ، ص٢٦٨، أبو عثمان الصابونى ، عقيدة السلف وأصحاب الحديث ، (ص٩٣) ، ابن قدامة المقدسى ،لمعة الاعتقاد ، (ص٤٠)، ابن تيمية ، العقيدة الواسطية (ص١٥٧)، ابن حجر العسقلانى ، فتح البارى ٣٤/١٣.

(٢٩) انظر لتخرجه ، الألبانى ، سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤٢/١ حديث رقم (٣٤).

(٣٠) أخرج الترمذى (٦٩٦/٥) حديث رقم ٣٨٦٣، باسناده عن عبد الله بن مغفل رضى الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال : الله الله فى أصحابى ، الله الله فى أصحابى لاتتخذوهم غرضاً بعدى ، فمن أحبهم فبحبى أحبهم ومن أبغضهم فببغضى أبغضهم ، ومن أذاهم فقد آذانى . قال أبو عيسى هذا حديث غريب . وقال الشيخ الألبانى فى ضعيف الجامع الصغير (برقم ١٢٥٩) ضعيف .قلت: لكن يشهد لمعناه حديث جابر ابن سمرة قال : خطبنا عمر بن الخطاب بالجابية فقال : إن رسول ﷺ قام فينا مقامى فيكم فقال : احفظونى فى أصحابى ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ." أخرجه ابن ماجه فى سننه ٧٩١/٢ حديث رقم (٢٣٦٣) . وانظر الألبانى ، سلسة الأحاديث الصحيحة ١٠٩/٣ حديث رقم (١١١٦).

(٣١) انظر صحيح البخارى (٣١٨/١٣، من فتح البارى) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ .

(٣٢) الموافقات ١٩٤/٤.

(٣٣) المصدر نفسه ١٩٦/٤.

(٣٤) ابن تيمية ، الصارم المسلول على شاتم الرسول ص ٥٨٠ ومجموع الفتاوى ٤٢٩/٤.

(٣٥) الخطيب البغدادى ، الكفاية فى علم الرواية ص٩٧.

(٣٦) عبد الإله الأحمدى ، المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد فى العقيدة ٣٦٤/٢.

(٣٧) مجموع الفتاوى ٤٢٩/٤.

(٣٨) المصدر نفسه ٤٣٠/٤.

(٣٩) ابن كثير ، البداية والنهاية ١٣٩/٨ .

(٤٠) المصدر نفسه ١٣٩/٨.

(٤١) منهاج السنة النبوية ٤٥٨/٧-٤٥٩.

(٤٢) فؤاد عبد الباقى : اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان ١٨١/٣.

(٤٣) د. عبد الله الخلف، مجتمع الحجاز فى العصر الأموى بين الآثار الأدبية والمصادر التاريخية، الفصل الأول ص٢٨-١١٠، رسالة دكتوراه (غير منشورة) جامعة الإمام - كلية اللغة العربية .

(٤٤) المصدر نفسه ص٣٤، نقلاً عن الدكتور زكى مبارك .

(٤٥) انظر كتاب الدكتور شوقى ضيف ، الشعر والغناء فى المدينة ومكة لعصر بنى أمية ص٦٨، ٣٣٢-٣٣٨.

(٤٦) انظر ٢/٧٠-٧١.

(٤٧) أدربنا : أى حزنا الدرب للغزو فى سبيل الله ، وهو تجاه بلاد الروم (المصدر السابق).

(٤٨) البغاث: قال ابن هشام : هو ضرب من الطير يميل إلى السواد (نفس المصدر).

(٤٩) أخرجه فى كتاب المغازى ، باب قتل حمزة بن عبد المطلب (٣٦٧/٧ من فتح البارى).

(٥٠) ابن تيمية ، منهاج السنة النبوية ٦/٣٠٥.

(٥١) انظر الأدلة على ذلك عند البيهقى ، دلائل النبوة ٧/٢٢١-٢٣٠.

(٥٢) أخرجه البخارى فى صحيحه ، كتاب الأحكام ، باب الاستخلاف (١٣/٣٠٥ من فتح البارى) ومسلم فى صحيحه حديث رقم (٢٣٨٧).

(٥٣) ابن تيمية ، المصدر السابق ٧/٤٣٧-٤٣٩ بتصرف.

(٥٤) المصدر نفسه ٧/٣٤-٣٥.

(٥٥) سورة الأحزاب ، آية ٧٢.

(٥٦) سورة الجن ، آية ١٦.

(٥٧) سورة المائدة ، آية ٦٥-٦٦.

(٥٨) سورة الأعراف ، آية ٩٧.

(٥٩) سورة الطلاق ، آية ٨-٩، وانظر أمثلة من أنواع العقوبات التى أحلها بالأمم التى كذبت الرسل فى سورة الشعراء ، فقد ذكر الله هلاك فرعون وقومه بالغرق الآيات ٥٢-٦٨، ثم قوم نوح بالطوفان الآيات ١٠٥-١٢٢، ثم عاد الآيات ١٢٣-١٤٠، ثم ثمود قوم صالح الآيات ١٤١-١٥٩، ثم قوم لوط الآيات ١٦٠-١٧٥، ثم أصحاب الأيكة قوم شعيب علية السلام الآيات ١٧٦-١٩١.

(٦٠) سورة آل عمران ، أية ١٨٩.

(٦١) سورة محمد ، أية ٣١.

(٦٢) سورة آل عمران ، آية ١٧٨.

(٦٣) سورة الأعراف ، ىية ١٨٢- ١٨٣.

(٦٤) رواه البخارى ومسلم وهذا لفظ مسلم ، انظر صحيح مسلم ١٩٩٧/٤ حديث رقم (٢٥٨٣).

(٦٥) سورة هود، آية ١٠٢.

(٦٦) انظر مقدمة ابن خلدون ص١٧٠.

(٦٧) د. أكرم العمرى ، منهج النقد عند المحدثين مقارناً بالميثولوجيا الغربية ، مجلة مركز بحوث السنة والسيرة بقطر ، العدد الثالث ،ص١١٩.

(٦٨) انظر السخاوى ، فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقى ١٤/١ود. محمود الطحان ، تيسير مصطلح الحديث ص٣٣.

(٦٩) أخرج الخطيب البغدادى فى كتاب الكفاية فى علم الرواية (ص٢١٢) بسنده عن الإمام أحمد أنه قال : إذا روينا عن رسول الله ﷺ فى الحلال والحرام والسنن والأحكام تشدّدنا فى الأسانيد ، وإذا روينا عن النبى ﷺ فى فضائل الأعمال وما لا يضع حكمًا ولا يرفعه تساهلنا فى الأسانيد " فهذا النص من الإمام أحمد رحمه الله واضح فى أن التساهل فى رواية الأسانيد هو فى أمور مخصوصة لا يترتب عليها وضع حكم ولا رفعه، وأنظر البيهقى ، دلائل النبوة (٣٣/١) .

(٧٠) هذه الأنواع هى من قسم الخبر المردود عند المحدثين بسبب سقط من الإسناد وانظر لتعريفها د. محمود الطحان ، مصدر سابق ، ص٦٨ - ٧٧ .

(٧١) د. أكرام ضياء العمرى ، السيرة النبوية الصحيحة ، ص٤٥ . وانظر مقدمته لتاريخ خليفة بن خياط ص ١٤ - ١٦ .

(٧٢) انظر فرانز روزنتال ، علم التاريخ عند المسلمين ترجمة د. صالح أحمد العلى (ص٣٣٦).

(٧٣) الجماء : جبل يشرف على العقيق غربى المدينة وتسمى جماء تضارع (عاتق البلادى معجم المعالم الجغرافية فى السيرة النبوية) .

(٧٤) كبة :حى من بجيلة وفى رواية البخارى عرينة ، وهى حى من بجيلة (فتح البارى ١ / ٣٣٧) .

(٧٥) السيرة النبوية ٦٤٠/٢ .

(٧٦) صحيح البخارى ، كتاب الوضوء ، باب أبوال الإبل والدواب، ومسلم ١٢٩٦/٣ حديث رقم ١٦٧١ .

(٧٧) تاريخ الرسل والملوك ٤ / ٥٠٠ .

(٧٨) الذهبى ميزان الاعتدال ٣ / ٤١٩ .

(٧٩) المصدر نفسه ٣٧٩/١ .

(٨٠) تاريخ الرسل والملوك ٤ / ٥٤٤ .

(٨١) ابن حجر ، تقريب التهذيب ص٤٢٨ ترجمة رقم (٢٧٣٩) .

(٨٢) انظر لأنجلوا وسينوبوس ، المدخل إلى الدراسات التاريخية ، ترجمة عبد الرحمن بدوى ، (ص٨٦ - ٩٣) .

(٨٣) الشذوذ : هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه ، والعلة : سبب غامض خفى يقدح فى صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه. (د. محمود الطحان، مصدر سابق ص٣٣ - ٣٤).

(٨٤) انظر لتعريفها ، محمود الطحان ، مصدر سابق ص١٠٢ - ١١٨ و ١٣٦ .

(٨٥) طبع بتحقيق د. مصطفى الأعظمى سنة ١٣٩٥هـ ، والطبعة الثانية عن شركة الطباعة السعودية ، الرياض ، ١٤٠٢هـ . مع مقدمة طويلة عن منهج النقد عند المحدثين .

(٨٦) كتاب الموضوعات لابن الجوزى طبع بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان عند المكتبة السلفية بالمدينة سنة١٣٨٦هـ .

(٨٧) طبع بتحقيق محمود مهدى الاستانبولى .

(٨٨) نشرت الطبعة الأولى بالرياض سنة ١٤٠٤هـ .

(٨٩) انظر المصدر السابق ، ومقاييس ابن الجوزى فى نقد متون السنة (ص ١٨ - ١٩) .

(٩٠) كتاب التمييز ص٢٠٩ .

(٩١) تذكرة الحفاظ ٣ / ١١٤١ والخطيب البغدادى كانت وفاته سنة ٤٦٣ هـ وقد عرض نفس الكتاب المزور على شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) وقد جاء به عدد من اليهود يزفونه ويجلونه ، وقد غشى بالحرير والديباج فلما فتحه وتأمله بزق عليه وقال : هذا كذب من عدة أوجه وذكرها ، فقاموا من عنده بالذل والصغار ، انظر المنار المنيف لابن القيم (١١٠) وقد ذكر ابن القيم عشرة أوجه لإبطال هذا الكتاب انظرها فى (ص١٠٨ - ١١٠) .

(٩٢) تاريخ الطبرى ٣/٢٢٠ .

(٩٣) د. يحيى بن إبراهيم مرويات أبى مخنف فى تاريخ الطبرى عصر الخلافة الراشدة ، دراسة نقدية (ص١٢٤) .

(٩٤) مروج الذهب ومعادن الجوهر ٣ / ٤١ .

(٩٥) المصدر نفسه ٣/٤١ .

(٩٦) تاريخ الرسل والملوك ٣ / ٢١٨ .

(٩٧) الخطيب البغدادى ، الكفاية فى علم الرواية ، ص(٢٢٤) .

(٩٨) سورة الحشر ، آية ٩ .

(٩٩) راجع عن هذا الموضوع الكتاب القيم " مرويات أبى مخنف فى تاريخ الطبرى " للدكتور يحيى بن إبراهيم اليحيى ؛ ص ١٢٢ - ١٢٥ وما بعدها .

(١٠٠) سبق تخريجه ، هامش (٥٢) .

(١٠١) ابن حجر ، تقريب التهذيب ، ص٨٢٥ .

(١٠٢) المصدر نفسه ص٨٨٢ .

(١٠٣) المصدر نفسه ص٤٧١

(١٠٤) طبع ما يتعلق بحقيق مواقف الصحابة فى الفتنة فى القاهرة بتحقيق وتعليق محب الدين الخطيب سنة ١٣٧١ هـ ، كما طبع الكتاب كاملاً بتحقيق د. عمار طالبى ، فى مجلدين بعنوان : آراء أبى بكر بن العربى الكلامية .

(١٠٥) قام الباحث د. يحيى بن إبراهيم اليحيى بإعداد رسالته للدكتوراه فى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بعنوان : الروايات التاريخية عن الخلافة الراشدة والدولة الأموية من فتح البارى جمعًا وتوثيقًا ، ونشرتها دار الهجرة ، الرياض سنة ١٤١٧هـ .

(١٠٦) مقدمة فتح البارى ص٤ .

(١٠٧) قال تقى الدين الفاسى فى ترجمة أحمد بن عبد الله محب الدين المكى الطبرى من كتابه العقد الثمين فى تاريخ البلد الأمين ٣ / ٦٢ / وله تواليف حسنة فى فنون من العلم إلا أنه وقع له فى بعض كتبه الحديثية شئ لا يستحسن ، وهو أنه ضمنها أحاديث ضعيفة وموضوعة فى فضائل الأعمال وفضائل الصحابة من غير تنبيه على ذلك ولا ذكر

اسنادها ليعلم منه حالها ، وغاية ما صنع أن يقول : أخرجه فلان ، ويسمى الطبرانى مثلاً أو غيره من مؤلفى الكتب التى أخرج منها الحديث المشار إليه ، وكان من حقه أن يخرج الحديث بسنده فى الكتاب الذى أخرجه منه ليسلم بذلك من الانتقاد ، كما سلم به مؤلف الكتاب الذى أخرج منه المحب الطبرى الحديث الذى خرجه أو يقول : أخرجه الطبرانى مثلاً بسند ضعيف كما صنع غير واحد من المحدثين فى بيان حكم سند الحديث الذى يرون إخراجه ، أو ذكره باسناد المؤلف الذى يخرجونه من كتابه .

(١٠٨) منهاج السنة النبوية فى نقض كلام الشيعة والقدرية ٧ / ٤٣٧ .

(١٠٩) انظر المصدر نفسه ٧ / ٤٣٩ .

(١١٠) المصدر نفسه ٧/ ٤٤٠ .

(١١١) المقدمة ص٣٧ .

(١١٢) الخزئى : بضم الخاء وإسكان الراء وكسر الثاء المشددة ؛ أثاث البيت ؛ وقيل أرداً المتاع والغنائم (ابن منظور ، مصدر سابق ٢ / ١٤٥ ، مادة خرث .

(١١٣) المقدمة ص٣٧ .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم :

- د. أحمد سعد حمدان :

مقدمة شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للإمام اللالكائى - دار طيبة - الرياض .

- د . أكرم ضياء العمرى :

١ - منهج النقد عند المحدثين مقارنًا بالميثولوجيا الغربية ، مجلة مركز بحوث السنة والسيرة النبوية ، العدد الثالث ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨م.

٢ - السيرة النبوية الصحيحة (مجلدان) ، دار العلوم والحكم ، المدينة .

٣ - تاريخ خليفة بن خياط (مجلد) تحقيق ، دار القلم ، بيروت ، ١٣٩٧هـ .

- الألبانى (محمد ناصر الدين بن نوح نجاتى) :

١ - سلسلة الأحاديث الصحيحة (٦ مجلدات) ، المكتب الإسلامى ، ودار المعارف بالرياض .

٢ - سلسلة الأحاديث الضعيفة (٥ مجلدات) ، المكتب الإسلامى ، ودار المعارف بالرياض .

٣ - صحيح الجامع الصغير وزيادته (٦ أجزاء) ، المكتب الإسلامى ، بيروت.

٤ - ضعيف الجامع الصغير وزيادته (٦ أجزاء) ، المكتب الإسلامى ، بيروت.

- الإمام البخارى (محمد بن إسماعيل ت ٢٥٦ هـ) :

الجامع الصحيح مع فتح البارى (١٣ مجلدًا) ، المكتبة السلفية بمصر .

- ابن بطة (عبيد الله بن محمد العكبرى) .

الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة ، تحقيق د. رضا نعسان ، المكتبة الفيصلية بمكة .

- البيهقى (أبو بكر أحمد بن الحسين ، ت ٤٥٨هـ) .

دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة (٧ مجلدات) ، تحقيق عبد المعطى قلعجى ، دار الكتب العلمية ، ١٤٠٥هـ .

- الإمام الترمذى (محمد بن عيسى بن سورة ، ت ٢٧٩هـ) .

سنن الترمذى (٥ مجلدات تحقيق أحمد شاكر ، دار أحياء التراث العربى .

- ابن تيمية (أحمد بن الحليم الحرانى ، ت ٧٢٨هـ) .

١ - مجموع الفتاوى (٣٧ مجلدا) ، جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، ط ٢ ، سنة ١٣٩٩ هـ ، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة .

٢ - العقيدة الواسطية ، شرح محمد خليل هراس ، طبع الجامعة الإسلامية .

٣ - منهاج السنة النبوية فى نقض كلام الشيعة والقدرية (٩ مجلدات) ، تحقيق د. محمد رشاد سالم ، طبع جامعة الإمام ، سنة ١٤٠٦هـ .

٤ - الصارم المسلول على شاتم الرسول ، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، سنة ١٣٩٨هـ .

- ابن أبى حاتم (عبد الرحمن بن محمد أدريس ، ت ٣٢٧هـ) .

تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل ، تحقيق عبد الرحمن المعلمى ، دار الكتب العلمية ، بيروت عن الطبعة الأولى لدائرة المعارف العثمانية بالهند ،١٣٧١هـ .

- ابن حجر (أحمد بن على العسقلانى ، ت ٨٥٢هـ) .

١ - فتح البارى شرح صحيح البخارى (١٣ مجلدًا) ، المكتبة السلفية بمصر .

٢ - تقريب التهذيب (مجلد واحد) ، تحقيق أبو الأشبال صغير أحمد ، دار العاصمة بالرياض ، سنة ١٤١٦ هـ .

٣ - نزهة النظر شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر ، مكتبة الغزالى ، سوريا .

- ابن حزم (على بن حزم الظاهرى ، ت٤٥٦هـ) .

الفصل فى الأهواء والملل والنحل (٥ أجزاء) ، مكتبة المثنى فى بغداد والخانجى بالقاهرة .

– ابن حنبل (أحمد بن حنبل الشيبانى ، ت ٢٤١ هـ) .

١ – المسند (٦ مجلدات) ، دار صادر بيروت .

٢ – السنة ، تصحيح الشيخ إسماعيل الانصارى ، طبع دار الأفتاء بالرياض .

– الخطيب البغدادى (أحمد بن ثابت ، ت ٤٦٣هـ) .

الكفاية فى علم الرواية ، دار الكتب الحديثة بالقاهرة ..

– ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد الحضرمى ، ت ٨٠٨ هـ) .

المقدمة . دار إحياء التراث العربى ، بيروت .

– الذهبى (محمد بن أحمد بن عثمان ، (ت ٧٤٨هـ) :

١ – سير أعلام النبلاء (٢٣ مجلدًا) ، دار الرسالة ، بيروت .

٢ – تذكرة الحفاظ (مجلدان) ، تصحيح عبد الرحمن المعلمى ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت .

– د . رمزى نعناعة :

الإسرائيليات وأثرها فى كتب التفسير ، دار القلم بدمشق ، سنة ١٣٩٠ هـ .

– السخاوى (محمد بن عبد الرحمن ، (ت ٩٠٢ هـ) :

فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقى (٤ مجلدات) ، تحقيق على حسين على ـ دالا الإمام الطبرى ، ط٢ ، سنة ١٤١٢هـ .

– ابن سعد (محمد بن سعد بن منيع ،(ت ٢٣٠ هـ) :

الطبقات الكبرى (٨ مجلدات) ، دار صادر ، بيروت .

– د. سليمان بن حمد العودة :

عبد الله بن سبأ وأثره فى أحداث الفتنة فى صدر الإسلام ، دار طيبة، الرياض.

– د. شوقى ضيف :

الشعر والغناء فى المدينة ومكة لعصر بنى أمية، دار الثقافة ، بيروت ، سنة ١٩٦٧م.

– الصابونى (إسماعيل بن عبد الرحمن أبو عثمان ، (ت ٤٤٩هـ) :

عقيدة السلف وأصحاب الحديث ، تحقيق بدر البدر ، الدار السلفية ، الكويت، سنة ١٩٧٧م .

- الطبرى (محمد بن جرير ، (ت ٣١٠ هـ) :

تاريخ الرسل والملوك ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر.

- عبد الإله بن سليمان بن سالم الأحمدى .

المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل فى العقيدة ، دار طيبة ، الرياض .

- عبد الله بن سالم الخلف .

مجتمع الحجاز فى العصر الأموى بين الآثار الأدبية والمصادر التاريخية ، رسالة دكتوراة مطبوعة على الألة الكاتبة فى كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، سنة ١٤٠٧هـ .

- عبد الرحمن بن يحيى المعلمى اليمانى (ت١٣٨٦هـ) :

مقدمة كتاب الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

- د. عبد العزيز محمد نور ولى :

أثر التشيع على الروايات التاريخية فى القرن الأول الهجرى ، دار الخضيرى سنة ١٤١٧هـ .

- د. عبد العظيم محمود الديب :

المنهج فى كتابات الغربيين عن التاريخ الإسلامى ، سلسلة كتاب الأمة بقطر ، ربيع الأول سنة ١٤١١ هـ .

- ابن العربى (أبو بكر محمد بن عبد الله ، (ت ٥٤٣ هـ) :

١ - العواصم من القواصم فى تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبى ﷺ ، تحقيق وتعليق محب الدين الخطيب ، المكتبة السلفية بالقاهرة ، سنة ١٣٧١هـ.

٢ - آراء أبى بكر بن العربى الكلامية (مجلدان) ، تحقيق عمار طالبى ، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع .

- ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، (ت ٣٩٥هـ) :

معجم مقاييس اللغة (٦ مجلدات) ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة البابى الحلبى بمصر ، ط٢ ، سنة ١٣٨٩هـ .

- فرانز روزنتال (مستشرق) :

علم التاريخ عند المسلمين ، ترجمة أحمد صالح العلى ، مكتبة المثنى ، بغداد ١٩٦٣م .

- ابن قدامة (أبومحمد عبد الله بن أحمد موفق الدين ، (ت ٦٣٠هـ) :

لمعة الاعتقاد الهادى إلى سبيل الرشاد .

- القيروانى (عبد الله بن أبى زيد ، (٣٨٦ هـ) :

١ - كتاب الجامع فى السنن والآداب والمغازى والتاريخ ، تحقيق محمد أبو الإجفان وعثمان بطيخ .

٢ - آراء أبى بكر بن العربى الكلامية (مجلدان) ، تحقيق عمار طالبى ، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع .

- ابن القيم (محمد بن أبى بكر الزرعى ، (ت ٧٥١ هـ) :

المنار المنيف فى الصحيح الضعيف ، تحقيق محمود مهدى الأستانبولى ..

- ابن كثير (إسماعيل بن عمر القرشى ، (ت ٧٧٤ هـ) .

١ - الباعث الحثيث فى اختصار علوم الحديث ، تعليق أحمد شاكر .

٢ - تفسير القرآن العظيم (٨ مجلدات) ، تحقيق عبد العزيز غنيم ومحمد البنا ، دار الشعب بمصر .

٣ - البداية والنهاية (٧ مجلدات) ، دار المعارف ، بيروت .

-لانجلوا وسنوبوس :

المدخل إلى الدراسات التاريخية ، ترجمة عبد الرحمن بدوى .

- المالقى (محمد بن يحيى بن أبى بكر (ت ٧٤١هـ) :
التمهيد والبيان فى مقتل الشهيد عثمان ، تحقيق محمود زايد دار الثقافة ، الدوحة ، ١٤٠٥ هـ .
- محمد مصطفى الأعظمى .
منهج النقد عند المحدثين ، منشور مع كتاب التمييز للإمام مسلم ، مطابع العمارية بالرياض .
- محمد فؤاد عبد الباقى .
اللؤلو والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان (٣ مجلدات) ، دار البازبمكة .
- د. محمود الطحان .
تيسير مصطلح الحديث ، الطبعة الثانية ، سنة ١٣٩٩ هـ ، دار القرآن الكريم ، بيروت .
- المسعودى (على بن حسين ، (ت ٣٤٦ هـ) .
مروج الذهب ومعادن الجوهر ، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى .
- مسفر بن غرام ا لله الدمينى .
مقاييس نقد متون السنة ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ .
مقاييس ابن الجوزى فىنقد متون السنة من خلال كتابة الموضوعات ، دار المدنى ، جدة ، سنة ١٤٠٥ .
الإمام مسلم بن الحجاج القشيرى ، (ت ٢٦١ هـ) .
صحيح مسلم مع شرح الإمام النووى (١٨ جزءًا) مراجعة الشيخ خليل الميس ، دار القلم ، بيروت .
التمييز ، تقديم محمد مصطفى الأعظمى ، الطبعة الثانية عن دار مطابع العمارية بالرياض .

- المقريزى (أحمد بن على ، (ت ٨٤٥ هـ) .
المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، دار صادر ، بيروت .
- ابن منظور (محمد بن مكرم الأفريقى ، (ت ٧١١ هـ)
لسان العرب ، دار صادر ، بيروت .
- موسى بن عقبة الأسدى (ت ١٤١ هـ)
المغازى (نسخة مستخرجة) ، جمع وتحقيق د. محمد باقشيش ، الدار البيضاء.
د. مهدى زرق ا لله .
السيرة النبوية فى ضوء المصادر الأصلية ، طبع مركزالملك فيصل للدراسات الإسلامية ، الرياض .
- ابن هشام (عبد الملك الحميرى ، ت (٢١٨هـ) .
السيرة النبوية (٤ أجزاء) تحقيق مصطفى السقا وزملاؤه ، مطبعة البابى الحلبى بالقاهرة ، ط٢ ، سنة ١٣٧٥هـ .
- ياقوت (ياقوت بن عبد ا لله الحموى (ت ٦٢٦ هـ) .
معجم البلدان (٥ مجلدات) ، دار صادر ، بيروت .
- يحيى بن إبراهيم اليحيى :
مرويات أبى مخنف فى تاريخ الطبرى ، عصر الخلافة الراشدة ، دار العاصمة الرياض ، ط١ ، سنة ١٤١٠هـ .
الروايات التاريخية عن الخلافة الراشدة والدولة والأموية فى فتح البارى جمعًا وتوثيقًا ، دار الهجرة ١٤١٧هـ .